العقيدة
وأثرها في
أصول الفقه

دكتور
محمد بكر إسماعيل حبيب
مدرس أصول الفقه
بكلية الشريعة والقانون
جامعة الأزهر - دمنهور

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

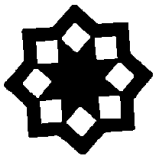

﴿٢٢٥﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلامضل له، ومن يضلل فلاهادى له، وأشهد أن لاإله إلا الله وحده لاشريك له، وأشهد أن محمداً عبده وروسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ ﴿آل عمران: ١٠٢﴾.

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ ﴿النساء: ١﴾.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ ﴿الأحـــزاب: ٧٠، ٧١﴾[1].

أما بعد: فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة[2].

اللهم صل على محمد النبى الأمى، وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على مجمد النبى الأمى، وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم في العالمين، إنك حميد مجيد. وسلم تسليماً كثيراً.

---

(١) خطبة الحاجة التى كان يعلمها الرسول ﷺ الصحابة (صحيح سنن ابن ماجة ١/ ٣١٩ باب خطبة النكاح، صحيح سنن الترمذى ١/ ٣٢٠ باب خطبة النكاح).

(٢) مسلم بشرح النووى ٢/ ٥١٧ باب خطبة النبى ﷺ في الجمعة.

فلاشك أن الاعتقاد هو أساس سلوك الإنسان، فالارتباط وثيق بين مايفعله الإنسان ومايعتقده، ومامتنع الإنسان على مر العصور من فعل أشياء إلا لاعتقاده أنها تضره، ومأأقدم أيضاً على فعل أشياء أخرى إلا لاعتقاده بنفعها وفائدتها وهذا أمر مشاهد محسوس، وكم يتحمل المبشرون الذين يريدون نشر دينهم وتحويل قارات العالم وخصوصاً الثالث إليه، كم يتحملون من المشاق ويتركون مواطنهم حيث الرفاهية العالية إلى بلاد فيها من ألوان المخاوف مايفزع، وماذلك إلا لاعتقادهم في دينهم. فالعقيدة هى الباعثة على العمل والسلوك عموماً على مر عصور الدنيا.

وإذا كان ذلك في أمر العقيدة عموماً، سواء أكانت صحيحة أم باطلة، إذ المطالع للتاريخ يجد كم ضيع أناس حياتهم بناء على اعتقاداتهم الباطلة، فإنه في العقيدة الصحيحة له شأن وأى شأن، إذ جعلت هذه العقيدة أصحابها يعيشون في غاية الأمن والسعادة والطمأنينة، سادوا الدنيا على مر العصور، وأشاعوا فيها الأمن والأمان والاستقرار وظهرت هذه العقيدة في علومهم، فكانت سهلة ميسورة مباركة، ماكان ذلك إلا لأنهم يحملون العقيدة الصحيحة ويسيرون بها، وتلك هى عقيدة الإسلام، الذى جعله الله عز وجل دين العالم منذ خلقه إلى أن يرثه، تقرأ ذلك واضحاً في قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ ﴾ ﴿آل عمران: ١٩﴾ وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ ﴿الأنبياء: ٢٥﴾ وتقرأ عن الأنبياء تفصيلاً فترى: قول الله تعالى عن إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام ﴿ رَبَّنَا واجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ومِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾ ﴿البقرة. ١٢٨﴾

وقوله تعالى ﴿ ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدُّنيا وإنَّهُ في الآخرة لمن الصالحين (١٣٠) إذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب

﴿٢٢٧﴾

الْعالَمين (١٣١) ووصَّى بها إبْراهيمُ بنيه ويعقُوبُ يا بنيَّ إنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فلا تَمُوتُنَّ إلاَّ وأَنتم مُّسْلمُونَ (١٣٢) أَمْ كُنتُمْ شُهداء إذْ حضر يَعْقُوب الْموْتُ إذْ قَالَ لبَنيه مَا تَعْبُدُونَ منْ بَعْدي قَالُوا نَعْبُدُ إلَهَكَ وإلَهَ آبَائكَ إبْرَاهيم وإسْماعيل وإسْحاق إلَهًا واحد ونَحْنُ لَهُ مُسْلمُون﴾ ﴿البقرة: ١٣ ـ ١٣٣﴾.

وتقرأ هذه العقيدة في قول الله تعالى عن موسى وقومه: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يا قَوْمِ إن كُنتُمْ آمنتُم باللَّه فعَلَيْه توَكَّلُوا إن كُنتُم مُّسْلمينَ﴾ ﴿يونس: ٨٤﴾.

وفي قوله تعالى عن أتباع عيسى عليه الصلاة والسلام: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عيسَىٰ منْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ منْ أَنصَاري إلَى اللَّه قَالَ الْحوَارِيُّونَ نحْنُ أَنصَارُ اللَّه آمَنَّا باللَّه واشْهَدْ بأَنَّا مُسْلمُونَ﴾ ﴿آل عمران: ٥٢﴾.

ولذا لما انحرف بنو إسرائيل عن هذه العقيدة الصحيحة وادعوا لله تعالى الأبناء تبرأ الله منهم وبرأ منهم أنبياءه، فقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّه وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسيحُ ابْنُ اللَّه ذَلكَ قَوْلُهُم بأَفْوَاههمْ يُضَاهئُونَ قَوْلَ الَّذينَ كَفَرُوا من قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ (٣٠) اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ ورُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا منْ دُون اللَّه والْمَسيحَ ابْنَ مَرْيَمَ ومَا أُمرُوا إلاَّ ليَعْبُدُوا إلَهًا واحدًا لاَّ إلَهَ إلاَّ هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْركُونَ﴾ ﴿التوبة: ٣٠، ٣١﴾.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذينَ قَالُوا إنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسيحُ يَا بَني إسْرَائيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبّي وربَّكُمْ إنَّهُ منْ يُشْرك باللَّه فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْه الْجَنَّةَ ومَأْوَاهُ النَّارُ ومَا للظَّالمينَ منْ أَنصَار (٧٢) لَقَدْ كَفَرَ الَّذينَ قَالُوا إنَّ اللَّهَ ثَالثُ ثَلاثَة ومَا منْ إلَه إلاَّ إلَهٌ واحدٌ وإن لَّمْ ينتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ ليَمَسَّنَّ الَّذينَ كَفَرُوا منْهُمْ عَذَابٌ أَليمٌ (٧٣) أَفَلا يَتُوبُونَ إلَى اللَّه ويَسْتَغْفرُونَهُ واللَّهُ غَفُورٌ رَّحيمٌ﴾ ﴿المائدة: ٧٢ ـ ٧٤﴾.

﴿٢٢٨﴾

وقال تعالى مبرئاً إبراهيم عليه الصلاة والسلام مما نسبوه إليه: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ﴿آل عمران: ٦٧﴾.

فهذه هي العقيدة التي أرسل الله تعالى بها الرسل، وأنزل بها الكتب، ونصر من اعتنقها، وذل وخذل من أباها، وهي الإسلام[1].

ولتعرف أثر هذه العقيدة ومحلها انظر إلى من أعلنها بلسانه لكنه لم يوقن بها قلبه، كيف عامله الإسلام، إن الله عز وجل أخبر أنه أشد من الكفار، وعذابه أعظم منهم فقال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ﴿النساء: ١٤٥، ١٤٦﴾.

ولو أن الإنسان فعل كل ما أمره الله تعالى به، وانتهى عن كل ما نهاه الله عنه، إلا أنه كان مشركاً في العقيدة، فكان اتجاهه وقصده غير الله، أو قصد مخلوقا مع الله، فانظر إلى حاله كيف يصفه الله عز وجل في وحي إلى كل الأنبياء وخصوصاً خاتمهم ﷺ وفي أشخاصهم، ليكونوا قدوة وعبرة لعامة الناس، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ﴾ ﴿الزمر: ٦٥، ٦٦﴾.

---

(١) لايعني ذلك أن تكون كل الأنبياء على شريعة واحدة، فالدين والعقيدة والأصول واحدة، أما الشرائع فمختلفة، فما يشرعه الله تعالى لقوم قد ينسخه ويشرع غيره لقوم آخرين، كما في التوراه، والإنجيل، ثم في الكتاب الخاتم وهو القرآن الكريم. وقد بين ذلك الرسول ﷺ بقوله «أنا أولى الناس بعيسى بن مريم في الدنيا والآخرة، ليس بيني وبينه نبي، والأنبياء، أولاد علات، أمهاتهم شتى، ودينهم واحد» (متفق عليه ورواه الإمام أحمد وأبو داود صحيح الجامع رقم ١٤٥٢).

﴿٢٢٩﴾

فانظر إلى هذا الخطاب الموجه إلى النبى الكريم ﷺ أنه لو أشرك ليحبط عمله ويكون من الخاسرين، والرسول ﷺ معصوم عن ذلك، ولكن هذا التخويف لغيره في صورته ﷺ لأنه إذا كان وهو نبى هذا مصيره لو أشرك، فما بالك بغيره؟ وهو معصوم فليحذر غيره، ثم يأمره الله تعالى بعبادته وحده، إذ قدم سبحانه لفظ الجلالة (الله) وهو مفعول، لتختص العبادة به وحده فلايعبد معه أحد غيره، وهذا تعليم للأمة.

فهذا هو أثر العقيدة، وماأعظمه من أثر، إذ عليه تتوقف كل أعمال المسلم، فلو أتى بأعمال مثل الجبال وأشرك بالله تعالى، لم تنفعه شيئاً، كما قال الله تعالى في الآيات السابقة، وكما قال تعالى عن أعمال الكفار الصالحة ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾ ﴿الفرقان: ٢٣﴾ لأنه لم يكن مؤسساً على عقيدة صحيحة بل كفرية.

ولما اختلفت أمة محمد ﷺ وتفرقت فرقاً كثيرة، بناء على أسس عقدية، خصوصا بعد إدخال الفلسفة والمنطق اليونانيين في علوم المسلمين، مع أنها كلها تدعى أنها على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، كان جديراً بالمسلم أن يبحث عن العقيدة الصحيحة التى أرسل الله تعالى بها الرسل وأخرهم محمداً ﷺ، وهذه العقيدة تتمثل فيما جاء به النبى ﷺ وعلمه الصحابة وعاش هو عليه وتركهم عليه وعاشوا هم عليه.

فالعقيدة الصحيحة هى ماجاء به الإسلام مطبقاً في منهج الصحابة الكرام ومن تبعهم بإحسان. فهؤلاء هم المؤمنون المسلمون حقاً، فمن اعتقد اعتقادهم وسلك منهجهم كان مثلهم، وهذا هو الميزان الذى يوزن به صاحب العقيدة الصحيحة ممن يدعى ذلك، يقول الله تعالى عن الصحابة ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوا﴾ ﴿البقرة: ١٣٧﴾ فمن آمن مثل إيمان الصحابة واعتقد مااعتقدوه كان مؤمناً مهتدياً

﴿٢٣٠﴾

ويقول تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ ﴿التوبة: ١٠٠﴾ فمن اتبع الصحابة بإحسان كان متبعاً لمن رضى الله عنه ورضى الله تعالى عنه أيضاً.

وعقيدة الصحابة عقيدة سهلة ميسورة، سهولة الإسلام ويسره لأن الإسلام ليس فيه حرج ولامشقة، أما الفلسفات المادية، والمنطق اليونانى القائم على نظريات الخلق، والذى أثر في المسلمين بعد عصور الصحابة فإنه أثر في هذه العقيدة، فالمخالطة للأعاجم والانبهار بما معهم مايؤثر تأثيراً سلبياً على الشخص. ولذلك تعقدت العقيدة السهلة، وسميت بأسماء منها: علم الكلام، وأدخلوا فيه مباحث لم تكن من الإسلام، ولم يقل بها أحد من الصحابة، ولذا فمن أراد العقيدة الصحيحة النقية الصافية فليرجع إلى ماكان عليه خير القرون، الذين شهد لهم الرسول ﷺ أيضا بالخيرية، حيث قال: «خير أمتى القرن الذين يلونى، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» وفي رواية «خير أمتى القرن الذى بعثت فيه ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يخلف قوم يحبون السمانة، يشهدون قبل أن يستشهدوا»[1].

وإذا كانت العقيدة لها هذا الأثر العظيم في أعمال الإنسان، فهل أثرت في علم أصول الفقه؟ ذلك ماأعرض له مستعيناً بالله تعالى في البابين الآتيين:

الباب الأول: مصدرية العقيدة لأصول الفقه.

الباب الثانى: أثر العقائد الفاسدة في أصول الفقه.

أسأل الله تعالى أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا

---

(١) مسلم بشرح النووى ٥/ ٣٩٢ باب فضل الصحابة وانظر صحيح الجامع رقم ٣٣٠١.

اجتنابه، وأن يجعلنا هداة مهتدين، لا ضالين ولا مضلين، وأن يرزقنا إيماناً صادقاً، ويقيناً ليس بعده كفر، وأن يتوفنا مسلمين، ويلحقنا بالصالحين.

● ● ● ●

دكتور/ محمد بكر إسماعيل حبيب
مدرس أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون
جامعة الأزهر بدمنهور
جمادى الآخرة ١٤٢١هـ
سبتمبر ٢٠٠٠م

الباب الأول

مصدرية العقيدة لأصول الفقه

وذلك في فصلين

الفصل الأول: استمداد أصول الفقه من العقيدة

الفصل الثاني: اختلاف صياغة وتوجيه المسائل الأصولية لاختلاف العقائد

﴿٢٣٥﴾

الفصل الأول

استمداد أصول الفقه من العقيدة

اتفق الأصوليون[1] على أن أصول الفقه يستمد مادته من العلوم الآتية:

١ ـ العقيدة. ٢ ـ الحديث. ٣ ـ اللغة العربية. ٤ ـ الفقه.

أما وجه استمداده من العقيدة فسيأتي مبسطاً.

وأما وجه استمداده من الحديث فلأن السنة النبوية المطهرة مصدر من مصادر الفقه، لذا كان ولابد للأصولي من معرفة أحوالها، وأنواعها، من حيث الصحة والضعف، ومن حيث التواتر والآحاد، ومن حيث الأقوال والأفعال، لأن كل حالة وكل نوع من أنواع السنة وأحوالها يشكل قاعدة من قواعد أصول الفقه، إضافة إلى أن فعل النبي ﷺ له أحوال وأنواع، وكل نوع يفيد حكماً شرعياً، من هنا كان استمداد أصول الفقه من علم الحديث الشريف.

أما استمداد أصول الفقه من اللغة العربية، فلأن أصول الشرع من القرآن الكريم والسنة النبوية، باللغة العربية، واستنباط الحكم منها أو من غيرها متوقف على معرفة دلالات الألفاظ، وأساليب اللغة العربية، وكيفية دلالتها على المعاني، إذ قد يكون اللفظ عاماً، وقد يكون خاصاً، كما قد يكون أمراً، وقد يكون نهياً، وقد تدل اللغة على المعنى بالعبارة، وقد تدل بالإشارة، إلى غير ذلك من المباحث التي لابد منها لفهم الدليل من القرآن الكريم والسنة النبوية وبناء الحكم عليه، لذا

---

(١) انظر: البحر المحيط للزركشي ١/ ٢٨ ـ ٣٠. مختصر المنتهى وشرح العضد ١/ ٣٢. شرح الكوكب المنير ١/ ٤٨ ـ ٥٠. الإحكام للآمدي ١/ ٩. أصول الفقه لأبي زهرة ص١٧. دراسة تاريخية للفقه وأصوله للدكتور الخن ص١٤٨. أصول الفقه الميسر للدكتور شعبان محمد ١/ ١٨. أصول الفقه الإسلامي للدكتور أمير عبد العزيز ١/ ٣٠. منهج البحث الأصولي للدكتور عبد الوهاب إبراهيم ص٣٣.

كانت هناك قواعد أصولية مبنية على اللغة العربية[1]، وحدث اختلاف للفقهاء في مسائل شرعية بناء على دلالات لغوية. ولذا فقد اشترط الأصوليون في المجتهد أن يكون عالماً باللغة العربية.

وأما استمداد أصول الفقه من الفقه فهو من حيث تصور الأحكام الشرعية الواردة في الفقه، من الوجوب، والندب، والكراهة، والحرمة، وغير ذلك. إذ بتصورها ووضوحها عند الأصولي يمكنه بناء القواعد المؤدية إلى هذه الأحكام، كما يمكنه ضرب الأمثلة لما يقرره من قواعد، فتوقف الأصول على الفقه من حيث التصور فقط، وإلا فالفقه مبنى على الأصول وثمرة له، فوجود الفقه فعلاً، هو نتيجة الأصول، أما تصوره فقط فهو مايستمد منه الأصول.

وجه استمداد أصول الفقه من العقيدة وتوقفه عليها:

أصول الفقه باتفاق الأصوليين لابد من استناده إلى العقيدة، وذلك لأن أصول الفقه بعبارة بسيطة وواضحة عبارة عن: أدلة الأحكام الشرعية. وأدلة الأحكام الشرعية هي: القرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع، والقياس، وأدلة أخرى اختلف العلماء في الأخذ بها، لكنها راجعة إلى هذه الأدلة الأربعة المتفق عليها. وهذه الأدلة الأربعة في الحقيقة راجعة إلى دليلين هما: القرآن الكريم والسنة النبوية، إذ غير ذلك من الأدلة راجع إليهما ومستند عليهما.

فهذه هي الأدلة التي تفيد الأحكام الشرعية في كل أعمال الإنسان، وهذه الأدلة حتى تنتج الأحكام الشرعية الملزمة والمكيفة لأفعال الإنسان لابد من إثباتها أولاً.

---

(١) انظر في هذا بتوسع «القواعد الأصولية اللغوية» للمؤلف ضمن سلسلة «أصول الفقه وفق منهج أهل السنة والجماعة».

فحتى تؤخذ الأحكام من القرآن الكريم لابد من إثبات أنه كلام الله تعالى حقاً، وأنه محفوظ من التحريف والتبديل، وذلك لايتم إلا عن طريق علم العقيدة.

والسنة النبوية المطهرة لاتفيد الأحكام الشرعية إلا بعد ثبوتها، وثبوت عصمة قائلها، وذلك متوقف على ثبوت القرآن الكريم، ثم على ثبوت عصمة النبى ﷺ وصدقه، وذلك لايتم إلا عن طريق علم العقيدة، الذى بين عصمة النبى ﷺ وأقام الأدلة على نبوته، وأنه لاينطق عن الهوى.

وغير ذلك من الأدلة مبنى على ثبوت هذين الدليلين الكريمين، فاتضح أن أصول الفقه متوقف على العقيدة.

اعتراض له وجاهته:

لما علم أن أصول الفقه يستند إلى علم العقيدة في المقام الأول، ثم إلى علم الحديث، واللغة العربية والفقه، فقد يقال: إن أصول الفقه ماهو إلا نبذ جمعت من هذه العلوم، فالعالم بهذه العلوم لايحتاج إلى أصول الفقه في شيء من ذلك، وغير العالم بها لايغنيه أصول الفقه في الإحاطة بها، بل لابد من الرجوع إلى هذه العلوم، فلم يبق في أصول الفقه إلا الكلام عن الإجماع والقياس والتعارض والاجتهاد، بل بعض الكلام في الإجماع من أصول الدين، فأصبحت فائدة أصول الفقه في ذاته قليلة.

والجواب:

أننا نمنع هذا الكلام ولانسلم به، فأصول الفقه له فائدته الذاتية، إذ ليس معنى استمداد أصول الفقه واستناده إلى العلوم السابقة أنه عبارة عن نقل مافي هذه العلوم وتجميعها، بل إن عمل الأصولى يبدأ حين الانتهاء في هذه العلوم، فالأصولى يبدأ حيث انتهى أهل العقيدة، وأهل اللغة، وأهل الحديث، وأهل الفقه، فله نظر

﴿٢٣٨﴾

خاص وعمل منفرد، فأهل العقيدة حينما يقررون أن القرآن الكريم كلام الله تعالى وخطابه، يأخذ الأصولي ذلك ويبدأ عمله بالبناء على ذلك، فيقرر قواعده من التعبدية، وأخذ الأحكام منه، وإذا قرر العقائدي عصمة الرسول ﷺ فيأخذها الأصولي ويبني عليها قواعده من أخذ الأحكام منها، واعتبار أن أفعاله ﷺ وتقريراته حجة شرعية، واللغوي حينما يقرر قواعد لضبط الألفاظ وصحة نطقها، فإن الأصولي يبنى عليها، فاللغوي يهتم بضبط الأفعال وبيان أقسامها مثلاً من ماض ومضارع وأمر، فإذا بالأصولي يقرر قواعد الخبر والإنشاء، ويأخذ صيغة الأمر «افعل» ويبنى عليها قاعدته الخاصة بعد سبر وغور واستناد إلى أدلة فيقول: «الأمر المطلق يدل على الوجوب» وهي قاعدة لم يفكر فيها اللغوي، ولم ينشغل بها. وكذلك في النهي، وفي غير ذلك من الصيغ.

فاتضح أن الأصول عمل مستقل، فهو وإن استند إلى هذه العلوم، فإنما ليبنى عليها قواعده[1].

● ● ● ●

(١) انظر: البحر المحيط ١/ ١٣، ١٤.

﴿٢٣٩﴾

الفصل الثاني

اختلاف صياغة الأصول باختلاف العقائد

لما اتضح أن العقيدة أساس للأصول، وعلمنا أن الناس متفرقة إلى فرق بناء على اختلاف العقائد، كما أخبر المعصوم ﷺ بهذا الافتراق[1] كان طبيعياً أن تختلف كتابات الناس في علومهم بناء على عقائدهم، فكل كاتب ومؤلف ومعلم، بل وكل عامل عملاً يكون متأثراً ولاشك بما يعتقده، ولذلك كان من المهم للمسلم أن يعرف العقيدة الصحيحة وينتقل بها - لامنها - إلى كل العلوم، لتكون حاكمة على كل علوم، وليست العلوم حاكمة عليها، فالعقيدة هي الأساس وغيرها متفرع عنها.

وقد ظهر تأثر الأصوليين بعقائدهم واضحاً جلياً في كتاباتهم في أصول الفقه، إذ لما كان معظم الأصوليين من علماء الكلام[2] أو ممن تأثر بهم، لم يرجعوا

---

(١) يقول النبي ﷺ «والذي نفس محمد بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة، وثنتان وسبعون في النار، قيل يارسول الله: من هم؟ قال: «الجماعة» وفي رواية «ماأنا عليه وأصحابي» (صحيح سنن ابن ماجة ٢/ ٣٦٤ باب افتراق الأمم، سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/ ٤٠٧ رقم ٢٠٤).

(٢) علم الكلام علم حادث في الملة، كما يذكر ابن خلدون، وله عند أصحابه تعريفات كثيرة من أقربها أنه علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه. وقد قام هذا العلم ووضعت أصوله في عهد المأمون بعد ترجمة كتب اليونان الفلسفية إلى العربية وحدوث خلاف في تفاصيل العقائد، فوقعت المناظرات والمجادلات مع أصحاب العقائد الباطلة من مجوس وصابئة ونصارى وفلاسفة ومن تأثر بهم من الزنادقة حول ذات الله تعالى، مما دفع المعتزلة إلى الاستعانة بتراث نصارى الشرق، بالإضافة إلى التراث الفلسفي، للرد على شبههم، ومن بعدهم استخدم الأشعرى المنهج نفسه في الرد على المعتزلة وفي المراحل التالية تطور على يد أئمة المذاهب الكلامية أمثال الباقلاني. والجويني، والرازي. وبخاصة المتأخرين منهم كالبيضاوي والإيجي، وفي هذه المراحل - =

﴿٢٤٠﴾

الأصول إلى العقيدة وإنما أرجعوه إلى علم الكلام، يقول الآمدي[1] . وأما مامنه (أي أصول الفقه) استمداده، فعلم الكلام، والعربية، والأحكام الشرعية. اهـ[2].

== الأخيرة اختلط بالمنطق والفلسفة حتى كاد لايتميز عنهما إلا فيما اشتمل عليه من السمعيات، مع أن غاية كل منهما مختلفة، فالفلسفة تبحث عن الحقيقة أيا كانت، أما علم الكلام فيدافع عن الحقيقة الدينية فقط. ولكثرة مسائل علم الكلام المتعلقة بالله تعالى ذاتا وصفة وأفعالاً أطلق عليه خطأ علم التوحيد. وقد عدد العلماء وأهل الكلام أسباباً واحتمالات لسبب تسميته بعلم الكلام منها أنه يورث القدرة على الكلام في المجادلة عن العقائد، أو لأن أكثر المسائل التي تنازعوا فيها هي مسألة كلام الله تعالى.

وقد ذم السلف الصالح وأهل السنة علم الكلام والمشتغلين به على المعنى السابق المبتدع، حيث أدخل فيه من الدلائل والمسائل التي لم تأت في الكتاب والسنة، ولم يتكلم فيها الصحابة والتابعون، يقول الإمام مالك رحمه الله تعالى: «ولو كان الكلام علماً لتكلم فيه الصحابة والتابعون كما تكلموا في الأحكام والشرائع ولكنه باطل يدل على باطل» بالإضافة إلى أنه بالمعنى السابق يورث الحيرة والشك كما صرح بذلك أئمة المتكلمين بعد توبتهم (كما سنرى إن شاء الله تعالى في ترجمة بعضهم وفي الكلام عن التأويل) وأقل مافي الكلام سقوط هيبة الرب من القلب، والقلب إذا عرى من الهيبة من الله عرى من الإيمان، كما قال غير واحد من السلف، قيل لأبي حنيفة رحمه الله تعالى: ماتقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: «مقالات الفلاسفة! عليك بالأثر وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة فإنها بدعة» وقال أبو يوسف «من طلب الدين بالكلام تزندق» وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى «حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد» وقال «إذا سمعتم الرجل يقول الاسم غير المسمى، والشيء غير المشيء، فاشهد عليه بالزندقة» وقال الامام أحمد «لايفلح صاحب كلام أبداً، ولاتكاد ترى أحداً نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل». (للمزيد انظر الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ٢/ ١١٠٦ ومابعدها).

(١) هو علي بن محمد بن سالم، متكلم، أصولي، كان يدرس بالعزيزية من قبل الملك العادل، فلما تولى أخوه الأشرف عزله عنها ونادى في المدارس من ذكر غير التفسير والحديث والفقه أو تعرض لكلام الفلاسفة نفيته، فاختفى الآمدي في بيته إلى أن توفي سنة ٦٣١هـ (شذرات الذهب ٥/ ١٤٤ طبقات الشافعية الكبرى ٥/ ١٢٩).

(٢) الإحكام للآمدي ١/ ٩.

﴿٢٤١﴾

ويقول ابن الحاجب[١] : وأما استمداده فمن الكلام والعربية والأحكام ا . هـ[٢] وتبعه على ذلك شارح مختصر ابن الحاجب[٣] وهو القاضى العضد[٤] .

ويقول الزركشى[٥] : وأما المادة فذكر إمام الحرمين[٦] وتابعوه : أن أصول الفقه مستمد من ثلاثة علوم : الكلام ، والفقه ، والعربية ا . هـ[٧] .

ومما يدلك على مقصودهم من إرجاع الأصول لعلم الكلام لا للعقيدة ، أن أعرض لعناوين نموذجين في هذا الشأن ، لتعرف أنه علم كلام وليس عقيدة :

النموذج الأول مافعله ابن الحاجب ، فبعد أن بين استمداد أصول الفقه من الكلام والعربية والأحكام وبين وجه استمداده منها ، إذا به يتكلم عن المبادىء الكلامية فيقول : وهذه هى مبادىء الكلام ، فتكلم فيها عن الآتى :

---

(١) هو عثمان بن عمرو بن أبى بكر ، ابن حاجب الأمير عز الدين يوسف الصلاحى ، متكلم ، أصولى ، فقيه ، توفى سنة ٦٤٩هـ (شجرة النور الزكية ١٦٧ . الديباج المذهب ١٨٩ . الفتح المبين ١/ ٦٧) .

(٢) مختصر المنتهى وشرح العضد ١/ ٣٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الأيجى ، من علماء الكلام والأصول ، من تصانيفه : المواقف في علم الكلام ، شرح مختصر المنتهى ، توفى سنة ٧٥٦هـ (شذرات الذهب ٦/ ١٧٤) .

(٥) هو بدر الدين محمد بن بهادر المصرى ، أصولى ، فقيه ، أديب ، من تصانيفه : البحر المحيط في الأصول ، توفى سنة ٧٩٤ هـ (شذرات الذهب ٦/ ٣٣٥) .

(٦) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ، الجوينى ، رجع عن علم الكلام بعد تبحره فيه وندمه على ذلك ، نقل ابن العماد الحنبلى عنه أن مذهبه بالنسبة لصفات الله تعالى الواردة في الكتاب والسنة هو مذهب السلف دون تأويل ، من تصانيفه : العقيدة النظامية ، البرهان في أصول الفقه ، الورقات فيه أيضاً . توفى بنيسابور سنة ٤٧٨هـ (شذرات الذهب ٣/ ٣٥٨ الأعلام ٤/ ٣٠٦) .

(٧) البحر المحيط ١/ ٢٨

﴿٢٤٢﴾

الدليل لغة واصطلاحاً عند الأصوليين وإخراج المحترزات ثم عند المنطقيين، ومايختص به.

مستلزمات الدليل، ومايجب فيه من مقدمات تؤدى إلى الملزوم والمطلوب.

النظر، وتعرض فيه للفكر.

العلم، وهل يحد أم لا، ووجهة كل قول. وشرح العضد ذلك بتوسع.

هل العلم ضرورى أم لا؟ والاستدلال على ذلك، وتكلم من خلاله عن الاعتقاد.

أقسام العلم من التصور والتصديق.

أقسام التصور والتصديق.

مادة المركب وصورته.

مباحث التصورات.

الحد وأقسامه.

الأجناس وأقسامها. مع شرح للأجناس والأنواع.

الأعراض وأقسامها. مع بيان تفصيلى لها.

هل الحد يكتسب بالبرهان؟

مباحث التصديقات، ومايدخله من القضايا.

مقدمات البرهان، مقدمات الأمارات ونتائجهما (المقدمات والنتائج).

الكلية والجزئية، السالبة والجزئية.

أشكال القياس المنطقى وأطال فيها الكلام والشرح.

الخطأ في البرهان وأقسامه من الخطأ للمادة وأنواعه وكذلك الصورة.

﴿٢٤٣﴾

هذه عناوين المبادىء الكلامية فقط، وإلا فناهيك عن التفصيلات التى استغرقت من ص٣٨ إلى ص١١٥ ومعها شرح العضد والحواشى[١]، فهل هذه هى العقيدة التى يستند إليها أصول الفقه لإثبات أن القرآن كلام الله تعالى، وأن النبى ﷺ معصوم إذ أيده الله بالمعجزات؟ ماهذا إلا منطق وفلسفة وآداب مناظرة، وماهى من العقيدة ولا من الأصول.

والنموذج الثانى من كتاب «البحر المحيط للزركشى، إذ تكلم أيضاً في المقدمات الكلامية بعد أن بين مادة أصول الفقه ـ فكانت العناوين:

الدليل وأقسامه.

أدلة العقول.

قضايا العقول.

النظر وأقسامه.

العلم الحاصل عقب النظر.

النظر الفاسد لايستلزم الجهل.

العلم، تفاوت العلوم، العلم إما قديم وإما حادث.

تعلق العلم بأكثر من معلوم واحد.

هل يقارن العلم بالجملة الجهل بالتفصيل.

هل يوجد علم لامعلوم له.

الجهل.

الظن.

(١) انظر مختصر المنتهى وشرح العضد وحاشيتى التفتازانى والجرجانى من ص٣٨ إلى ١١٥ طبعة دار الكتب العلمية بيروت

الشـــك.

الوهـــم.

العقـــل.

الحد، حقيقته، مذاهب اقتناص الحد.

الفصل هل هو علة لوجـود الجنـس؟

أحكام العليـــة.

أقســام الحـــد.

خلاف المتكلمين والمنطقيين في مسألة واحدة.

القسمـة، أنواعهـــا، شـــروط صحتهـــا.

توقف المطلوب التصديقى عـلى مقدمتـين.

الموضـوع والمحمـول.

النتيجة تتبع المقدمات.

هذه بعض عناوين فقط وليست كلها، ناهيك عن التفصيلات لهذه العناوين، والتى استغرقت من ص٣٤ إلى ص١١٦ من الكتاب[١].

فـهل في هذا عـقيـدة أو أصـول؟ ماهذا أيضاً إلا علم كلام مبنى على المنطق والفلسفـة.

يقول الشيخ أحمد بن محمد بن على الوزير[٢] وهو يتكلم عن الدخـيل في

(١) انظر البحر المحيط للزركشى من ص٣٤ إلى ١١٦ طبعة وزارة الأوقاف الكويتية
(٢) من علماء الزيدية باليمن.

﴿٢٤٥﴾

الأصول فقال عن المنطق وهو أول مابدأ به في بيان أنه دخيل على الأصول: (وكنت أجد في نفسي شوقاً لفن الأصول لكثرة ماكنت أسمع من العلماء والآباء أنه محور الاجتهاد، وأنه الذى يمنح العالم حرية عقلية يستقل بها في نظرياته، ويتخلص من التقليد وأصفاده الثقيلة. وما أن ترقيت إلى دراسته حتى وجدتنى مغتبطاً بذلك مسروراً، وأول كتاب يدرس فيه في مدارس اليمن من بلاد الزيدية هو (كافل بن لقمان) الكتاب المعروف للمبتدى في بلاد الزيدية) ثم وصف سعادته بوقوفه أمام شيخه بهذا الكتاب وسماعه لشرحه منه، ثم قال: (ولما أكملنا أبواب القرآن والسنة والأخبار لم أشعر إلا بعنوان ضخم أحسست له في نفس كزازة، ومأأن بدأ الشيخ يمليه بصوته المؤثر، ويشرحه بلسان طليق وتعبير مفهوم ـ وكانت هذه من مميزات شيخنا ـ حتى سمعناه يقول: (تنبيه) الخبر هو الكلام الذى لنسبته خارج إلخ» وإذا به يقسم الكلام إلى صدق وكذب، وجملة وكلام، وكان هذا سهلاً، ولكنا فوجئنا «بالتناقض والعكس المستوى، وعكس النقيض، والقضية المحمولة والمعدولة، وإنسان لاحجر ولاشجر، وبعض الحيوان إنسان، وبعض الإنسان حيوان، وزيد إما في البحر وإما أن لايغرق» إلى آخر التعابير التى لم نسمعها قط قبل هذا الكتاب، ولم ندرس قبلها أى كتيب. هنا امتقع لونى، وأدركتنى غمرة، وخيل إلى أن (أرسطو) قد انبعث من اليونان في هيئة القاضى الأصولى، وتخطى أكثر من ألفى عام من مولده إلى حلقه التدريس. وأحس الشيخ بما نقاسيه، وأعدنا عليه السؤال مرتين أو ثلاثاً وهو يشرح ويفسر، وليس الخلل من تقصير ولا من بلادة فينا، ولكن المنطق تصعب دراسته في كتبه وهو موضح مفسر، فكيف به وقد حشى في صفحتين يتحدى فن الأصول، ويشوه ديباجته، ويوحى إلى نفوس الطلبة أنه قطعة من الأصول، خصوصاً إذا لم يتنبه الشيخ ويوضح للطلبة أنه دخيل، وأن الذى وضع الأصول غير الذى وضع المنطق، وأن دراسته في كتبه الخاصة أجدر وأولى بعد أن تقوى عقلية الطالب لئلا يصدم بعكس النقيض ومانعة الجمع والخلو

﴿٢٤٦﴾

والتصورات والتصديقات، ونحو هذه من أبحاث المنطق العسيرة الهضم على العقول والأفكار. وكلما قرأنا كتاباً آخر في الأصول وجدنا (أرسطو) يتفلسف في صفحات الفن الإسلامى العربى) ثم قال: (ولم أجد الآن[1] ثبتاً تاريخياً أعرف به متى تطفل المنطق على هذا الفن العربى وليس له به علاقة، فكلام الله وكلام رسوله الأمى العربى غير قضايا (أرسطو) ومقدماته، ومتى قرأ الصحابة (المنطق)؟ على أنهم فهموا الدين أحسن مما فهمه المتمنطقون.

أما كونه دخيلاً فهذا مما لاريب فيه، ومن المتأخرين من علماء اليمن من تركه كالحافظ الشوكانى رحمه الله في كتابه (إرشاد الفحول) وكالبدر الأمير رحمه الله في كتابه (شرح منظومة الكافل) فإنه أهمل المنطق وقال مالفظه «وهذه الوحدات تحقيقها في علم الميزان وهو المنطق، فهذه الأبحاث دخيلة هناك، وهى من مباحثه لا من مباحث الأصول» هكذا يقول رحمه الله بينما ترى بعضهم يتكلف في أول كتابه التقرير بأن المنطق قد يتعلق بغرض أصولى، وذلك واضح البطلان لمن يريد الحق والفائدة) ثم يقول: (ولانقول إن المنطق لايدرس أو أنه من علوم الكفار.. كما لانقول إنه ضرورى في فهم الدين والقرآن وعلوم التوحيد خاصة، بل هو فن خارج عن كل هذا، فإن درسه العالم فزيادة في توسعه واطلاعه، وإن لم يدرسه فلانقص عليه ولاضرر. ولكن من أراد أن يدرسه فعليه بكتبه المعروفة، وهناك يقف غير مدهوش ولامذعور، على أن الفلاسفة من الغرب في أوربا قد أهملوه في العصور الأخيرة، وانتهجوا في الفلسفة مناهج جديدة نافعة، وعدوا (المنطق) فناً عقيماً لأنه مبنى على مقدمات ونتائج حتمية، وهم يريدون البرهان المقنع عن نظر وتفكير وتحرر... ولذلك نقول إن الأصوليين المتأخرين الذين أدخلوا فن المنطق في فن الأصول لم يصيبوا وإن كان مقصدهم خيراً، فلكل جواد كبوة،

(١) في هامش الكتاب أنه حرر هذه المقدمة وهو معتقل والمصادر عزيزة.

ولكل صارم نبوة، ومازال الآخر من العلماء ينتقد الأول في تعقيد المؤلفات أو قصورها. . . والذى أصرح به الآن أنه لاينبغى دراسة المنطق في فن الأصول، ولاجدوى فيه ولالزوم له، فإنه قد سبب صدمات على كثير من الطلبة، جعلهم يتركون الأصول نفسه، بل دراسة العلم مهما كان، حيث وجدوا التعقيد أمامهم في أول الكتب، ثم نرى المنطق قد تدخل في كل عبارة، ومعنى هذا أنه يلزم دراسة المنطق أولاً في عام كامل، ثم الأصول، ولاداعى لهذا، فالأصول أهم وأقدم وهو أسهل وأنفع، والمنطق فن مستقل يدرس للتوسع، ولأنه قد تطفل في كل فن فلامانع من معرفته في كتبه الخاصة به في أسلوب واضح على المنهج الحديث، وكما أقول جزى الله الأصوليين خيراً، أقول سامحهم الله على تعقيد الفن الأصولى بالمنطق مختصراً معقداً، وبانتهاج أسلوبه في التأليف والتعبير مثل «المقدم والتالى واللازم والملزوم والكبرى والصغرى إلخ» ظلمات بعضها فوق بعض)[1] ا. هـ.

فأى وصف لهذين النموذجين الذين ذكرتهما لك أدق من هذا؟

فاتضح بهذا مدى تأثر الأصوليين بعقائدهم في صياغة الأصول والتأليف فيه، فالمتكلم ينقل مايقدر على نقله من علم الكلام المبنى على المنطق والفلسفة اليونانيين إلى علم الأصول مدعياً أنه مستند إليه ومبنى عليه، مع أن علم الكلام غير العقيدة، فعلم الكلام المبنى على المنطق والفلسفة اليونانيين مذموم، كما سبق في الكلام تفصيلاً في الحاشية، أما العقيدة فهى أساس الدين، ولايصح عمل لابن آدم إلا بصحتها.

ومما يوضح لك أيضاً تأثير العقيدة على مناهج الأصول وصياغته، قول السمرقندى[2] الحنفى في سبب تأليفه لكتابه «ميزان الأصول»: اعلم أن أصول

(١) المصفى لأحمد بن محمد بن على الوزير ٣٢ ـ ٣٥.

(٢) هو محمد بن أحمد، علاء الدين السمرقندى الحنفى، صاحب تحفة الفقهاء وشيخ صاحب البدائع وصهره، شيخ كبير فاضل، توفى سنة ٥٣٩هـ (الجواهر المضيئة ٣/ ٨٣ الفوائد البهية ١٥٨).

الفقه والأحكام فرع لعلم أصول الكلام، والفرع ماتفرع من أصله، ومالم يتفرع منه فليس من نسله، فكان من الضرورة أن يقع التصنيف في هذا الباب ـ أى أصول الفقه ـ على اعتقاد مصنف الكتاب، وأكثر التصانيف في أصول الفقه لأهل الاعتزال المخالفين لنا في الأصول ـ أى أصول الدين ـ ولأهل الحديث المخالفين لنا في الفروع، والاعتماد على تصانيفهم إما أن يفضى إلى الخطأ في الأصل، وإما إلى الغلط في الفرع، والتجافى عن الأمرين واجب في العقل والشرع[1] اهـ.

يقول الشيخ خليل الميس[2] في تقديمه لكتاب المعتمد في أصول الفقه: (كتاب المعتمد مصدر أصل في آراء واستدلالات المعتزلة بصفة خاصة)[3] ثم يقول في تحليل منهج صاحبه وهو أبو الحسين البصرى[4]: (ثانياً: محاولة ربط الموضوعات بعقيدة الاعتزال في التحسين والتقبيح ووجوب الأصلح)[5].

ومع هذا انظر ماقاله أبو الحسين البصرى نفسه وهو يبين سبب تأليفه لكتاب المعتمد ويصف موقفه من كثير من مسائل علم الكلام: (ثم الذى دعانى إلى تأليف هذا الكتاب في أصول الفقه، بعد شرحى «كتاب العمد»[6] واستقصاء القول فيه، أنى سلكت في «الشرح» مسلك الكتاب في ترتيب أبوابه، وتكرار كثير من مسائله، وشرح أبواب لاتليق بأصول الفقه من دقيق الكلام، نحو القول في أقسام

---

(١) ميزان الأصول في نتائج العقول ص١، ٢.

(٢) مدير أزهر لبنان.

(٣) مقدمة المعتمد ص: ز طبعة دار الكتب العلمية.

(٤) هو محمد بن على بن الطيب، شيخ المعتزلة في زمانه، وصاحب التصانيف الكلامية، من تصانيفه: المعتمد في أصول الفقه ومنه أخذ الرازى كتاب المحصول. توفى سنة ٤٣٦هـ (شذرات الذهب ٣/ ٢٥٩. المنتظم لابن الجوزى ٨/ ٢٦ معجم المؤلفين ١١/ ٢٠).

(٥) مقدمة المعتمد ص: ح.

(٦) وهو كتاب شيخه القاضى عبد الجبار بن أحمد الهمدانى، شيخ المعتزلة وإمامهم في زمانه. توفى سنه ٤١٥هـ.

العلوم، وحد الضرورى منها والمكتسب، وتوليد النظر العلم ونفى توليده النظر، إلى غير ذلك، فطال الكتاب بذلك وبذكر ألفاظ «العمد» على وجهها، وتأويل كثير منها، فأحببت أن أؤلف كتاباً مرتبة أبوابه غير مكررة، وأعدل فيه عن ذكر مالا يليق بأصول الفقه من دقيق الكلام، إذ كان ذلك من علم آخر لايجوز خلطه بهذا العلم، وإن تعلق به من وجه بعيد[1] ا. هـ.

فانظر كيف أن أبا الحسين البصرى المعتزلى يرى ذلك في علم الكلام.

كما أنه لاننسى أن هناك طريقة كاملة في التأليف في أصول الفقه تسمى «طريقة المتكلمين» قائمة على علم الكلام، مع أن علم الكلام قائم على المنطق والفلسفة، مما أدى إلى صعوبة الأصول، كماسبق نماذج، وكما سيأتى إن شاء الله تعالى، كما يؤدى إلى الأخطاء أيضاً، كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى.

كما أن علماء الكلام ليسوا بفقهاء، يقول السمعانى[2] : ومازلت طوال أيامى أطالع تصانيف الأصحاب ـ أى الشافعية ـ في هذا الباب ـ أى أصول الفقه ـ وتصانيف غيرهم، فرأيت أكثرهم قد قنع بظاهر من الكلام، ورائق من العبارة، ولم يداخل حقيقة الأصول على مايوافق معانى الفقه. ورأيت بعضهم قد أوغل وحلل وداخل، غير أنه حاد عن حجة الفقهاء في كثير من المسائل، وسلك طريق المتكلمين الذين هم أجانب عن الفقه ومعانيه، بل لاقبيل لهم فيه ولادبير، ولانقير ولاقطمير، ومن تشبع بما لم يعط فقد لبس ثوبى زور، وعادة السوء، وخبث

(١) المعتمد للبصرى ١/ ٣.

(٢) هو منصور بن محمد بن عبد الجبار، جد صاحب كتاب الأنساب، كان حنفياً على مذهب أبيه، ثم انتقل إلى المذهب الشافعى، صنف في علوم كثيرة منها التفسير، والانتصار في الحديث، البرهان وقواطع الأدلة في الأصول، توفى سنة ٤٨٩هـ (البداية والنهاية ١٢/ ١٦٥ طبقات الشافعية للحسينى ص١٧٩).

النشوء، قطاع لطريق الحق، معمى عن سبيل الرشد وإصابة الصواب. اهـ[1].

وفعلاً لاتكاد تجد كتباً للفقه للمتكلمين، بينما تجد فقها عظيماً لأهل السنة ممن لم ينشغلوا بعلم الكلام وفلسفته وسفسطته، أمثال الإمام أبى حنيفة، والامام الشافعى، والإمام مالك، والإمام أحمد، الذين ملأ فقههم الأرض.

فالخلاصة أن العقيدة لها أثر واضح في أصول الفقه.

يقول الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: (فمن ثم نجد أن لمعتقدات المؤلفين في أصول الفقه دوراً كبيراً في توجيه المسائل الأصولية، وصياغتها بطريقة دقيقة تتفق ومذاهبهم الاعتقادية، يبدو هذا الأمر واضحاً في كتابات المؤلفين أحياناً، وغامضاً أحياناً أخرى. وهذا يتطلب من الباحث في علم الأصول أن تكون لديه خلفية جيدة في علم العقيدة، وإحساس علمى مرهف، يتبين بهما اتجاه المؤلفين في هذا الجانب، حتى يكون النقل والاقتباس منهم واعياً) ثم نقل كلام السمرقندى الذى ذكرته من قبل مستدلاً به على ذلك، ثم قال: (ومعظم المؤلفين في علم الأصول من المتكلمين، المعتزلة[2]،

(١) قواطع الأدلة في الأصول للسمعانى ص٣١.

(٢) هى فرقة ظهرت في أواخر العصر الأموى وازدهرت في العصر العباسى، اعتمدت على العقل المجرد في فهم العقيدة الإسلامية لتأثرها ببعض الفلسفات المستوردة مما أدى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السنة، من أسمائها: المعتزلة، أصحاب العدل والتوحيد، القدرية، المعطلة لأنهم نفوا صفات الله تعالى، وهم فرق أساسها الواصلية نسبة إلى واصل بن عطاء، وكل فرقة منها تكفر الباقى، من مبادىء المعتزلة: خلق العباد لأفعال أنفسهم، فيجعلون مع الله خالقاً، وجوب رعاية الصلاح والأصلح على الله تعالى، القول بالمنزلة بين المنزلتين من الكفر والإيمان، تحكيم العقل على الشرع. وغير ذلك، هذا ويحاول البعض إحياء فكر المعتزلة من جديد بعد أن انتهى أو كاد، فألبسوه ثوباً جديداً وأطلقوا عليه أسماء جديدة منها: العقلانية، التنوير، التجديد، التحرر الفكرى، التطور، المعاصرة، اليسار الإسلامى (للمزيد انظر: الملل والنحل ١/ ٥٧. الفرق بين الفرق ص٤٠ ص١٣١ الموسوعة الميسرة ١/ ٦٩).

﴿٢٥١﴾

والأشاعرة[1] ، والماتريدية[2] ، ويلمس الباحث الاتجاهات العقيدية في كتاباتهم

---

(١) هي فرقة كلامية تنسب لأبي الحسن الأشعري، ثم تطورت على أيدي أئمتهم: الباقلاني، والشيرازي، والغزالي، والجويني، والرازي، من أهم مبادىء هذه الفرقة:
١ ـ التلقي من الكتاب والسنة لكن على مقتضى قواعد علم الكلام، لذا يقدمون العقل على النقل. ٢ ـ لايأخذون بأحاديث الآحاد في العقائد. ٣ ـ جعلوا من مصادر العقيدة العقل، وذلك في معظم الأبواب خصوصاً في باب الصفات، ولذا أولوا معظم الصفات التي سموها خبرية من الوجه واليد، والساق. ٤ ـ يقولون إن كلام الله ليس حقيقياً وإنما هو نفسي وبالتالي قالوا إن القرآن مخلوق. ٥ ـ منهم من مال إلى الصوفية فقدم الكشف والذوق على النصوص الشرعية.
ومن العجيب أن أئمة هذا المذهب رجعوا عنه، ولم يرجع الأتباع المقلدون.
فالأشعري رجع عن هذه المبادىء وأعلن في كتاب «الإبانة عن أصول الديانة» أنه على عقيدة السلف، وأنه يثبت جميع الصفات لله تعالى بلا تأويل أو تكييف أو تشبيه أو تعطيل أو تحريف وأنه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل.
والباقلاني انتهى إلى مذهب السلف وإثبات جميع الصفات بلاتأويل، في كتابه تمهيد الأوائل.
والغزالي ذم علم الكلام وبين أن أدلته لاتفيد اليقين وقال: لو تركنا المداهنة لصرحنا بأن الخوض في هذا العلم حرام.
والجويني يرجع في النهاية معلنا في الرسالة النظامية: والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقيدة اتباع سلف الأمة، للدليل القاطع على أن إجماع الأمة حجة، وقال في كتابه «غياث الأمم»: والذي أذكره الآن لاثقاً بمقصود هذا الكتاب، أن الذي يحرص الامام عليه: جمع عامة الخلق على مذاهب السلف السابقين، قبل أن نبغت الأهواء وزاغت الآراء.
والرازي الذي فاق أهل زمانه في علم الكلام وخلطه بالفلسفة وقدم العقل على النقل، أدرك عجز العقل وخطأ ماكان عليه، فأوصى وصيه تدل على حسن اعتقاده، ونبه في أواخر عمره إلى ضرورة اتباع منهج السلف، معلناً أنه أسلم المناهج فقال: لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلاً ولاتروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ و ﴿إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾ وأقرأ في النفي ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ و ﴿ولايحيطون به علماً﴾ ثم قال في حسرة وندامة: ومن جرب تجربتي عرف معرفتي.
فليت الأشعرية ومن يدرسون مذهبهم على أنه مذهب أهل السنة والجماعة يعون هذا ويرجعون إلى العقيدة الصحيحة الصافية النقية. (للمزيد في هذه الفرقة انظر. الملل والنحل ١/ ٩٤. الموسوعة الميسرة ١/ ٨٧).

(٢) هي فرقة كلامية تنسب لأبي منصور الماتريدي، وهي تتفق مع الأشعرية في معظم ==

﴿٢٥٢﴾

في معالجة الموضوع الواحد، ولكن بوجهات مختلفة، وتعبيرات دقيقة، لايتفطن لها إلا الممارس لأساليبهم، العارف بمذاهبهم، ومعتقداتهم.

ونقتبس هنا موضوع الأمر من مؤلفين أصوليين يمثلون مذاهب اعتقادية مختلفة لتتضح طرق معالجتهم للموضوع حسب اتجاههم.

المعتزلة:

«فصل في الأمر: قد بين أهل اللغة صيغة الأمر، ولاشبهة في أن قول القائل لمن دونه (افعل) يكون أمراً، وإنما اختلفوا فيما يكون به أمراً، وفيما يفيده ويدل عليه، وقد بينا فيما تقدم: أنه إنما يكون أمراً بإرادة المأمور به، وأنه لابد من ذلك في كونه أمراً، ولابد أيضاً من أن يريد الآمر إحداث الأمر خطابا للمأمور، وقد بسطنا القول في ذلك، وبيناه في الشاهد، لأن الآمر منا لغيره يعرف نفسه للمأمور به، وأنه متى لم يرد ذلك لم يكن أمراً»[1].

== مبادئها، من تأويل صفات الله تعالى، وتقسيم العقيدة إلى عقلية ونقلية، وتقديم العقل، والقول بالمجاز في القرآن والحديث، والقول بأن كلام الله نفسي والقرآن عبارة عن كلام الله فهو مخلوق، إلى غير ذلك، ومن أئمة هذه الفرقة بعد الماتريدي: النسفي صاحب كتاب العقائد النسفية وهو من أهم متون العقيدة الماتريدية. الكمال بن الهمام صاحب «المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة» محمد زاهد الكوثري صاحب مقالات الكوثري».
وأصحاب هذه الطريقة وإن كان معظمهم حنفية إلا أنهم مشتركون مع الأشعرية في المبادىء وعلم الكلام، ولذا غالباً ماتقترن الفرقتان فيقال: الأشاعرة والماتريدية.
والعجيب بعد أن رأيت اعتراف أئمتهم بمخالفة منهج السلف وأهل السنة، أن يدعى البعض أن عقيدة الأشاعرة والماتريدية هى عقيدة أهل السنة وتدرس في الأزهر على أنها كذلك.
(للمزيد في هذه الفرقة انظر: الموسوعة الميسرة ١/ ٩٩).

(١) القاضي عبد الجبار الاسترابادي، المغني في أبواب العدل والتوحيد (الشرعيات) ١٧/ ١٠٧.

﴿٢٥٣﴾

الأشاعرة:

«باب الأوامر: مسألة. الأمر من أقسام الكلام، والقول فيه وفيما بعده من معانى الصيغ والألفاظ يستدعى تقديم قول في إثبات كلام النفس على رأى أهل الحق.

فالكلام الحق عندنا قائم بالنفس ليس حرفاً، ولاصوتاً، وهو مدلول العبارات والرقوم، والكتابة، وماعداها من العلامات.

مسألة: في صيغة الأمر: الصيغة هى العبارة المصوغة للمعنى القائم بالنفس، وهذه المسألة مترجمة بأن الأمر هل له صيغة؟ وهذه الترجمة إذا أطلقناها فالمراد بها: أن الأمر القائم بالنفس هل صيغت له عبارة مشعرة به؟

فالمنقول عن الشيخ أبى الحسن رضى الله عنه ومتبعيه من الواقعية: أن العرب ماصاغت للأمر الحق القائم بالنفس عبارة فردة[1].

الماتريدية:

قال أبو بكر محمد بن أحمد بن أبى سهل السرخسى: «باب الأمر: قال رضى الله عنه اعلم أن الأمر أحد أقسام الكلام بمنزلة الخبر والاستخبار، وهو عند أهل اللسان قول المرء لغيره (افعل) . . ثم المراد بالأمر يعرف بهذه الصيغة فقط. ولاتعرف حقيقة الأمر بدون هذه الصيغة في قول الجمهور من الفقهاء.

وحجتنا في ذلك أن المراد بالأمر من أعظم المقاصد فلابد أن يكون له لفظ موضوع هو حقيقة يعرف به اعتباراً بسائر المقاصد من الماضى والمستقبل والحال، وهذا لأن العبارات لاتقصر عن المقاصد، ولايتحقق انتفاء القصور إلا بعد أن يكون لكل مقصود عبارة هو مخصوص بها. .»[2].

---

(١) الجوينى، البرهان ١/ ١٩٩، ٢١٢.

(٢) أصول السرخسى ١/ ١١.

﴿٢٥٤﴾

السلف[1] ».

ويذكر القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء هذا الموضوع بالصورة التي يذهب إليها علماء السلف فيقول: «للأمر صيغة مبينة له في اللغة تدل بمجردها على كونه أمراً إذا تعرت عن القرائن، وهو القائل لمن دونه (افعل كذا وكذا) خلافاً للمعتزلة. . وقد نص أحمد رحمه الله على هذه الفصول فقال في رواية حنبل: أمر الله عز وجل العباد بالطاعة، وكتب عليهم المعصية لإثبات الحجة، وكتب الله على آدم أنه يصيب الخطيئة قبل أن يخلقه[2]، وهذا يدل من قوله على أن الأمر لايعتبر فيه الإرادة للآمر، لأن كتبه المعصية ضد الأمر بالطاعة، لأن ماكتبه حتم لابد من وجوده، فعلم أن ماأمر به من الطاعة لم يكن مريداً، لأنه كتب ضده»[3].

والمهم في هذا الجانب أن يتثبت الكاتب ممايقتبس، ويتفهم أبعاد المقالات والآراء التي ينقلها حتى لايقع من حيث لايشعر في متناقضات خطيرة لايقصدها، ومذاهب فكرية لايعتنقها[4] اهـ.

---

(١) السلف اسم لأهل السنة والجماعة، ويسمون أيضا أهل الحديث، والفرقة الناجية، والطائفة المنصورة، وأهل الاتباع. فأهل السنة والجماعة ماكانوا على هدى رسول الله ﷺ وأصحابه علماً واعتقاداً وقولا وعملاً وأدباً وسلوكاً، وهم سلف الأمة من الصحابة ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين، أمثال أبي حنيفة ومالك والشافعي، والإمام أحمد بن حنبل، وسفيان الثوري، وابن عيينة، والأوزاعي، وابن المبارك، وابن تيمية، وابن القيم. وغيرهم، فهذه الفرقة اجتمعت على الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة من الصحابة، فاستقاموا على الاتباع وجانبوا الابتداع في كل زمان ومكان. (للمزيد انظر: الملل والنحل ٢/ ١١٣ الموسوعة الميسرة ٢/ ٩٨٧).

(٢) فالأمر بالطاعة أمر شرعي، قد يخالفه العبد، أما كتابة المعصية فهي كونية لاتتخلف، لأن الله تعالى علم أن العبد يختارها «ولايظلم ربك أحداً».

(٣) العدة في أصول الفقه ١/ ٢١٤.

(٤) منهج البحث الأصولي للدكتور عبد الوهاب إبراهيم ص٣٤، ٣٥، ٣٦.

الباب الثاني
أثر العقائد الفاسدة في أصول الفقه
وذلك في فصلين
الفصل الأول: الأخطـــاء
الفصل الثاني: الصعوبـــة

﴿٢٥٧﴾

الفصل الأول

الأخطـــــــاء

من المعلوم أن الأساس إذا كان سليماً كان البناء عليه سليماً، ومابنى على باطل فهو باطل، فالعقيدة إذا كانت فاسدة غير صحيحة فإن مايبنى عليها من أعمال يكون باطلاً، وهذا ماحدث في أصول الفقه، فالذين كانوا على عقائد مخالفة للعقيدة الصحيحة، عقيدة أهل السنة والجماعة، جاءت كتاباتهم في أصول الفقه المبنية على هذه العقائد الفاسدة، جاءت خطأ، وسأضرب بعض الأمثلة للأخطاء الأصولية التى كان أساسها فساد العقيدة، مثال في القرآن الكريم، ومثال في السنة النبوية، ومثال في الحكم الشرعى، ومثال في الدلالات وذلك في مباحث متتالية:

المبحث الأول

القـــرآن الـــكريم

ذهب المتكلمون ومن تبعهم إلى أن كلام الله تعالى نفسى، فالله عندهم لايتكلم كلاماً حقيقياً مسموعاً، وإنما كلامه صفة قائمة بالنفس، ونفوا عن الله تعالى أن يتكلم على الحقيقية نفياً لمشابهته للحوادث والمخلوقين، فقالوا لو قلنا إن الله تعالى يتكلم لكان مشابها للمخلوقين، فحتى لانشبهه بخلقه نقول إن كلامه نفسى. وهذه هى عقيدة معظم الفرق التى خالفت أهل السنة والجماعة، ومنهم المعتزلة، والجهمية[1]، والأشاعرة، والماتريدية.

---

(١) الجهمية إحدى الفرق الكلامية التى تنسب للإسلام، قامت على البدع الكلامية والآراء المخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة، متأثرة بعقائد وآراء اليهود والصابئة والمشركين والفلاسفة الضالين، إذ أول من قال بهذه الطريقة وإليه تنسب هو الجهم بن صفوان وقد أخذها عن الجعد بن درهم الذى أخذها عن أبان بن سمعان اليهودى، من مبادىء هذه ==

﴿٢٥٨﴾

يقول السراج الهندى[١]: والكتاب راجع إلى الكلام النفسى القائم بذات الله تعالى، لأنه كاشف له، ومعبر عنه، ودليل عليه[٢].

ويقول التفتازانى[٣]: ذهب الآمدى وجميع الشارحين إلى أن مرجع كل الأدلة إلى كلام الله تعالى القديم، وهو صفة قائمة بالذات، وذلك لأن الحكم ليس إلا لله[٤].

ولم يستند هؤلاء إلى دليل قطعى أو ظنى، من كتاب الله تعالى أو سنة رسوله ﷺ، وإنما كل مااستندوا إليه في هذه العقيدة الخطيرة هو بيت شعر منسوب لنصرانى يدعى الأخطل:

== الفرقة: إنكار جميع أسماء الله تعالى وصفاته وجعلها من باب المجاز، والقول بالإرجاء، وأن القرآن مخلوق، بالإضافة إلى نفى عذاب القبر والصراط والميزان ورؤية الله تعالى، والكثير من أمور اليوم الآخر، إضافة إلى قولهم إن الله - تعالى - في كل مكان ومع كل أحد بذاته، وهو مابنى عليه أهل الحلول والاتحاد مذهبهم، ولايزال لآراء هذه الفرقة وجود حيث تبناها طوائف من المعصرين الجدد وتعمل على إحيائها تحت دعاوى وشعارات براقة. (للمزيد انظر: الموسوعة الميسرة ٢/ ١٠٥٠ . الفرق بين الفرق ص٢٢١).

(١) هو عمر بن إسحاق بن أحمد، الهندى ثم المصرى، الحنفى، فقيه، منطقى، صوفى، أصولى، من تصانيفه: شرح تائية ابن الفارض في التصوف، شرح المغنى للخبازى في أصول الفقه، كاشف معانى البديع وبيان مشكله المنيع في الأصول. توفى سنة ٧٧٣هـ (الفوائد البهية ص١٤٨ . شذرات الذهب ٦/ ٢٨٨ البدر الطالع ١/ ٥٠٥).

(٢) كاشف معانى البديع بتحقيقى ص٥٢ .

(٣) هو مسعود بن عمر بن عبد الله، من علماء الكلام، أصولى، نحوى، من مصنفاته: التلويح في كشف حقائق التنقيح في الأصول، حاشية على شرح العضد لمختصر المنتهى، شرح على العقائد النسفية في عقيدة الماتريدية قرأت فيه مايخالف منهج أهل السنة، توفى سنة ٧٩١هـ (شذرات الذهب ٦/ ٣١٩ الأعلام ٧/ ٢١٩).

(٤) حاشية التفتازانى على شرح القاضى العضد لمختصر المنتهى لابن الحاجب ٢/ ١٧ وانظر هذا القول أيضا: شرح العضد ٢/ ١٧ شرح متن العقائد النسفية للتفتازانى ص٨٩ التلويح ١/ ٢٦ مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ٢/ ٥١٨، شرح العقيدة الطحاوية ص١٨٣ . مذكرة أصول الفقه للشنقيطى ص١٨٨ . غير ماتقدم في نماذج الأمر .

﴿٢٥٩﴾

إن الكلام لفـي الفـــؤاد وإنمـــا * جعـل اللسان على الفؤاد دليلاً

مع أن هذا مخالف لمبدئهم من أن العقيدة لاتؤخذ إلا من دليل قطعى، فأين هذا الدليل القطعى؟

والحق الذى لامراء فيه، وعليه أهل السنة والجماعة، أن الله تعالى تكلم على الحقيقة بكلام مسموع، ولاأدل على ذلك من الآتى:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ ﴿النساء: ١٦٤﴾.

قال بعض المعتزلة لأبى عمرو بن العلاء[1]: أريد أن تقرأ (وكلم الله موسى) بنصب اسم (الله) ليكون موسى هو المتكلم لا الله، فقال أبو عمرو: هب أنى قرأت هذه الآية هكذا، فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ ﴿الأعراف: ١٤٣﴾ فبهت المعتزلى[2].

٢ ـ قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ ﴿التوبة: ٦﴾ فهذا نص صريح في أن مايسمعه ذلك المشرك من الرسول ﷺ إنما هو كلام الله تعالى على لسان رسول الله ﷺ، فالكلام كلام الله تعالى والصوت صوت الرسول ﷺ.

فلو كان المراد كلام الله النفسى القائم بالذات كما يقولون، لكان المشرك سامعاً لما في نفس الله تعالى، وهو محال.

---

(١) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار، البصرى، أحد القراء السبعة، أعلم الناس بالقرآن والعربية، توفى بالكوفة سنة ١٥٤هـ (شذرات الذهب ١/ ٢٣٧ البرهان في علوم القرآن ١/ ٣٢٧).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص١٧٠

﴿٢٦٠﴾

٣ـ قوله تعالى: ﴿وما كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ ﴿الشورى: ٥١﴾ فالله تعالى يكلم البشر بوحي أو من وراء حجاب، فقد كلم الله تعالى موسى عليه الصلاة والسلام، وفي الصحيح أن رسول الله ﷺ قال لجابر بن عبد الله رضي الله عنهما «ماكلم الله أحداً إلا من وراء حجاب، وإنه كلم أباك كفاحاً» وقد قتل عبد الله يوم أحد، فكلمه الله تعالى بعد موته، أما الآية التي بينت أنه لايكلم أحداً إلا من وراء حجاب فبالنسبة لدار الدنيا[1].

إلى غير ذلك من أدلة صريحة في أن الله تعالى يتكلم.

أما مايقوله علماء الكلام من عدم إثبات الكلام حقيقة حتى لايشبه خلقه، فهذه دعواهم في كل الصفات التي أنكروا إثباتها لله تعالى، أنهم ظنوا أنهم لو أثبتوها لله تعالى فسيشبهونه بخلقه، ونسوا أو تناسوا أن الله تعالى هو الذي أثبت هذه الصفات لنفسه، وهو لايشبه خلقه، إذ قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ﴿الشورى: ١١﴾ فهو يتكلم، وليس ككلام المخلوقين، وله يد وليست كأيدي المخلوقين، ويسمع ويبصر وليس كسمع وبصر المخلوقين، وهكذا كل صفات الله تعالى وأفعاله.

والأخطر من ذلك أن كلام المعتزلة وعلماء الكلام صريح في القول بخلق القرآن، والقول بخلق القرآن كفر، وهذا ماأفتى به الحنفية[2]، وهذه هي المحنة التي امتحن بها الإمام أحمد بن حنبل وثبت على الحق الذي هو عقيدة السلف الصالح من الصحابة وتابعيهم أن القرآن كلام الله غير مخلوق، فالكلام كلام البارىء، والصوت صوت القارىء.

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم ٤/ ١٢١.

(٢) انظر: فتح الغفار لابن نجيم الحنفي ١/ ١١.

﴿٢٦١﴾

المبحث الثاني

السنة النبوية المطهرة

مما تأثر بقول المخالفين لأهل السنة، والمعتنقين عقائد فاسدة أساسها علم الكلام وأدلته التى لاتفيد اليقين، كما قال الجوينى سابقاً، الدليل الثانى، شارح القرآن، ومفصل الأحكام، وهدى خير الأنام، السنة النبوية المطهرة، إذ طعن المتكلمون في جل السنة النبوية وأكثرها، وهى السنة الآحادية، أو خبر الآحاد، الذى هو أكثر السنة وروداً، وأشملها بياناً وأحكاماً، فالسنة المتواترة بالنسبة إلى الآحادية قليلة جداً. فانظر كيف صوبوا إليه سهامهم المسمومة حتى فتنوا الكثير عن دينهم، فقالوا: إن خبر الآحاد لايؤخذ به في باب العقائد، إذ العقائد مبنية على اليقين، وخبر الآحاد يفيد الظن، فلايعمل به بل يرد، فانظر إلى الجرأة على رد أحاديث الرسول ﷺ الواردة في البخارى ومسلم وكتب السنة الصحيحة.

وقد أدى هذا القول إلى إنكار كثير من عقائد المسلمين المشهورة بل المتواترة من لدن الصحابة رضى الله عنهم إلى هذا العصر مثل خروج المهدى، ونزول عيسى عليه السلام[1]، فمروقهم من هذه الحقائق والشرائع له عندهم مبررات، فإن كانت الأحاديث التى تثبت هذه العقائد متواترة أو كانت العقيدة ثابتة بنص قرآنى قالوا إنه غير قطعى الدلالة بل محتمل فلاتثبت به عقيدة[2].

---

(١) يقول الدكتور عمر سليمان الأشقر بعد أن عدّد كثيراً من العقائد التى ردها علماء الكلام والمعتزلة: وليست أدلة هذه العقائد جميعها أحاديث آحاد، بل منها مادليله أحاديث متواترة، ولكن عدم علم هؤلاء بالسنة المتواترة منها والآحاد جعلهم يردونها أو يردون كثيراً منها، وإلا فإن أحاديث خروج الدجال، وخروج المهدى، ونزول عيسى بن مريم، أحاديث متواترة كما صرح بذلك علماء الحديث ا. هـ (العقيدة في الله ص٦٢).

(٢) يقول الدكتور عمر سليمان الأشقر بعد الكلام السابق: والأدهى من ذلك أن ترد ==

﴿٢٦٢﴾

يقول الدكتور عمر سليمان الأشقر: وهذا قول متهافت لايحتاج أن يتعب الناظر نفسه في الرد عليه، اذ هو مخالف لإجماع الأمة، وإذا كانت النصوص مجالا واسعا للاحتمال فكيف يكون كلام البشر؟ وكيف لاتثبت العقائد بكلام الله ورسوله ﷺ، سبحانك هذا بهتان عظيم. ا. هـ[1].

وإذا كانت الأحاديث آحاداً قالوا إنها لاتفيد اليقين بل تفيد الظن، ولاتثبت بالظن عقيدة، إذ ذم الله الظن في القرآن الكريم فقال: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ﴾ ﴿النجم: ٢٣﴾ وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ ﴿النجم: ٢٨﴾ وغير ذلك من الآيات التى يذم الله تعالى فيها المشركين لاتباعهم الظن.

يقول الدكتور عمر سليمان الأشقر: واحتجاجهم بهذه الآيات وأمثالها مردود، لأن الظن في الآيات ليس هو الظن الذى عنوه، فإن النصوص التى ردوها ورفضوا الاحتجاج بها في مسائل العقائد تفيد الظن الراجح، والظن الذى ذمه الله في قوله: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ﴾ ﴿النجم: ٢٣﴾ هو الشك الذى هو الخرص والتخمين، فقد جاء في «النهاية» و «اللسان» وغيرهما من كتب اللغة «الظن: الشك يعرض لك في الشيء فتحققه وتحكم به».

== العقائد التى وردت في الأحاديث المتواترة، بل وردت في القرآن بزعم أن دلالة هذه النصوص غير قطعية كما سبق، وقد ذكرنا قول الشيخ شلتوت، ولذا لم يثبتوا رؤية العباد ربهم في يوم القيامة مع تصريح القرآن بإثباتها «وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة» القيامة: ٢٢، ٢٣ وقد تواترت الأحاديث بإثباتها. ا. هـ «العقيدة في الله ص٦٢» وقد قال قبل ذلك: ورفضت طائفة ثالثة الاحتجاج بالأدلة النقلية، أى بالنصوص القرآنية والحديثية في إثبات العقائد وقد زعموا أن «الأدلة النقلية لاتفيد اليقين ولاتحصل الإيمان المطلوب ولاتثبت بها عقيدة (نقل ذلك عن الشيخ شلتوت في كتابه الإسلام عقيدة وشريعة ص٥٣) وعللوا عدم إفادتها اليقين «بأن الأدلة النقلية مجال واسع لاحتمالات كثيرة تحول دون هذا الإثبات (نقلا عن المصدر السابق).

(١) العقيدة في الله ص٥٢.

﴿٢٦٣﴾

هذا هو الظن الذى نعاه الله على المشركين، ومما يؤيد ذلك قول الله فيهم ﴿إن يَتَّبِعُون إلاَّ الظَّنَّ وَإنْ هُمْ إلاَّ يخْرُصُون﴾ ﴿الأنعام: ١١٦﴾ فجعل الظن هو الخرص الذى هو مجرد الحزر والتخمين، إذ لو كان الظن المنعى به على المشركين هو الظن الغالب فإنه لايجوز الأخذ به في الأحكام أيضاً، لأن الله أنكر على المشركين الأخذ بالظن إنكاراً مطلقاً ولم يخصه بالعقيدة دون الأحكام، ولأن الله صرح في بعض الآيات أن الظن الذى أخذه الله على المشركين يشمل القول به في الأحكام أيضاً، فاسمع إلى قوله تعالى الصريح في ذلك: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا﴾ ﴿الأنعام: ١٤٨﴾ وهذه عقيدة ﴿وَلا حَرَّمْنَا من شَيْءٍ﴾ ﴿الأنعام: ١٤٨﴾ وهذا حكم: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ من قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إن تَتَّبِعُونَ إلاَّ الظَّنَّ وَإنْ أَنتُمْ إلاَّ تَخْرُصُونَ﴾ ﴿الأنعام: ١٤٨﴾ ا. هـ[1].

والعلماء متفقون على العمل بخبر الآحاد في الأحكام مع قولهم بإفادته الظن، ممايدل على أن هذا الظن ليس بمذموم.

فخلاصة الأمر: أن الظن قد ذكره الله عز وجل في القرآن ممدوحاً، وقد ذكره مذموماً، فليس كل ظن ذكر يكون مذموماً، اسمع لقول الله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ ﴿البقرة: ٤٥، ٤٦﴾ فلاشك أن هذا ظن محمود، إذ وصف الله أهله بالخاشعين.

واسمع لقول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إن نَّظُنُّ إلاَّ ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ ﴿الجاثية: ٣١، ٣٢﴾.

(١) العقيدة في الله ٥٣، ٥٤.

فلاشك أن هذا ظن مذموم قبيح، إذ وصف الله أهله بالكفر والإجرام.

فما ذكره الله تعالى في أوصاف المؤمنين من الظن فهو محمود وممدوح، وماذكره في حق الكفار فهو مذموم قبيح.

فاتضح أن الظن القائم على الدليل والمستند إلى أصل صحيح، محمود، وأن القائم على التخمين والخرص والهوى مذموم.

فعلى ذلك وبفرض التسليم بأن خبر الآحاد يفيد الظن فهو من الظن المحمود، الذى يعمل به، في العقائد والأحكام.

والصحيح أن خبر الآحاد يفيد العلم لكن كان هذا رداً على الكلاميين المبتدعين.

كما أن الصحيح أيضاً عند علماء الإسلام من أهل السنة هو قبول أخبار الآحاد الصحيحة في العقائد، وذلك لمايلى:

أولا: للأدلة التى استدل بها العلماء على وجوب العمل بأخبار الآحاد[1] فهذه الأدلة لم تفرق بين الأحكام الشرعية العملية أو العقائدية، فالقول بأن هذه الأدلة في الأحكام الشرعية العملية تخصيص بلامخصص، وهو باطل، وعلى التسليم بأن خبر الآحاد إنما يؤخذ به في الأحكام الشرعية العملية فإنه يجب أيضاً الأخذ بخبر الواحد في الاعتقادات، وذلك لأن الاعتقاديات عمل أشرف الأعضاء وهو القلب، وطالما أنها عمل فإنه يؤخذ فيها بأخبار الآحاد.

(١) إذ اتفق العلماء على وجوب العمل بخبر الآحاد وليس هذا مجال ذكر أدلته. لكننا نرد على الكلاميين ونبين الحق في هذه المسألة المبنية على العقيدة.

﴿٢٦٥﴾

يقول البزدوى[١] وتبعه صدر الشريعة[٢] : وفيه ـ أى الاعتقاد ـ ضرب من العمل أيضًا، وهو عقد القلب عليه، إذ العقد فضل على العلم والمعرفة، وليس من ضروراته، قال الله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ ﴿النمل: ١٤﴾.

وقال تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ ﴿البقرة: ١٤٦﴾ فصح الابتلاء بالعقد كما صح بالعمل بالبدن، ولهذا جوزنا القول بالنسخ قبل العمل وقبل التمكن من العمل. والله أعلم..

يقول البخارى الحنفى[٣] في شرح هذا الكلام: (إذ العقد) أى اعتقاد القلب، فضل على العلم، لأن العلم قد يكون بدون عقد القلب كعلم أهل الكتاب بحقية النبى ﷺ مع عدم اعتقادهم حقيته، وكعلمنا بدلائل الخصوم في الأصول والفروع من غير أن نعتقدها وعلى العكس، والعقد قد يكون بدون العلم أيضاً كاعتقاد المقلد، وإذا كان كذلك جاز أن يكون خبر الواحد موجباً للاعتقاد الذى هو عمل القلب وإن لم يكن موجباً للعلم.

---

(١) هو على بن محمد بن الحسين، من أعلام الحنفية، أصولى، فقيه، من تصانيفه: كنز الوصول إلى معرفة الأصول المعروف بأصول البزدوى، توفى سنة ٤٨٢هـ (الجواهر المضيئة ٢/ ٥٩٤ الفوائد البهية ص١٢٤).

(٢) هو عبيد الله بن مسعود بن محمود، الحنفى، أصولى، فقيه، من تصانيفه: التنقيح والتوضيح في الأصول، توفى سنة ٧٤٧ هـ (الأعلام ٤/ ١٩٧).

(٣) هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد، أصولى، فقيه، من تصانيفه: كشف الأسرار على أصول البزدوى، التحقيق على المنتخب في الأصول توفى سنة ٧٣٠ هـ (الجواهر المضيئة ٢/ ٤٤٨ الفوائد البهية ص٩٤).

﴿٢٦٦﴾

قال أبو اليسر[1] : الأخبار الواردة في أحكام الآخرة من باب العمل، فإن العمل نوعان: عمل الجوارح، واعتقاد القلب، فالعمل بالجوارح إن تعذر لم يتعذر العمل بالقلب اعتقاداً. اهـ[2].

ثانيا: أن الرسول ﷺ كان يرسل آحاد الصحابة إلى الأمصار والأقطار يعلمون الناس العقائد والأحكام، ففى الحديث المتفق عليه أن الرسول ﷺ أرسل معاذاً إلى اليمن وقال له (إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ماتدعوهم إليه عبادة الله عز وجل) وفي رواية (فادعهم إلى شهادة أن لاإله إلا الله) فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات.

وكذا أرسل علياً، وأبا موسى الأشعرى، بهذه المهام فكان أول شيء أمرهم الرسول ﷺ بإبلاغه هو العقيدة والتوحيد ومعرفة الله تعالى مع أنهم آحاد.

ثالثا: القول بعدم الأخذ بأحاديث الآحاد في العقيدة مخالف للمنهج العلمى الذى كان عليه الصحابة، فقد كان الواحد منهم يقبل خبر من حدثه عن الرسول ﷺ ويجزم به، ولايرد قول أخيه بحجة أن الحديث الذى نقله إنما هو حديث آحاد.

رابعا: أن هذا القول وهو عدم الأخذ بأخبار الآحاد في العقيدة وهو ماذهب إليه المتكلمون ومن تأثر بهم من الأصوليين قول محدث في الدين، لم يقل به أحد من السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم ولم ينقل عن أحد منهم، ومعلوم أن أى أمر محدث في الدين لم يأت به القرآن الكريم أو السنة الصحيحة ولم يقل به سلف الأمة العدول فهو بدعة وضلالة.

---

(١) هو محمد بن محمد بن الحسين، أخو البزدوى وكنى بأبى اليسر ليسر مؤلفاته، كان إماماً يفد إليه العلماء، من فحول المناظرين، ولى قضاء سمرقند وأملى الحديث. توفى سنة ٤٩٣هـ (الفوائد البهية ص١٢٥، ١٨٨ الجواهر المضيئة ٢/ ٥٩٤).

(٢) أصول البزدوى وكشف الأسرار للبخارى ٢/ ٣٧٦، ٣٧٧. التوضيح ٤١٢.

﴿٢٦٧﴾

فلو وجد دليل قطعي على أن أحاديث الآحاد لاتثبت بها عقيدة لعلمها الصحابة وصرحوا بها، وكذلك من بعدهم من السلف الصالح.

خامساً: أن هذا القول السابق يستلزم رد مئات الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ لمجرد كونها في العقيدة، ومن فعل هذا انطبق عليه قوله ﷺ «ألا إنى أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فماوجدتم فيه من حلال فأحلوه، وماوجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لايحل لكم الحمار الأهلى ولاكل ذى ناب من السبع، الحديث[1] وفي رواية ابن ماجة «يوشك الرجل متكئاً على أريكته يُحدَّث بحديث من حديثى فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله عز وجل، فماوجدنا فيه من حلال استحللناه، وماوجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ماحرم رسول الله ﷺ مثل ماحرم الله».

سادساً: أن التفريق بين العقيدة والأحكام العملية وإيجاب الأخذ بحديث الآحاد في هذه دون تلك إنما بنى على أساس أن العقيدة لايقترن بها عمل، والأحكام العملية لايقترن بها عقيدة، وكلا الأمرين باطل، فالمطلوب في المسائل العملية أمران: العلم والعمل، والمطلوب في العلميات العلم والعمل أيضاً وهو عمل القلب كماسبق. وهذا ماغفل عنه كثير من المتكلمين في مسائل الإيمان، حيث ظنوا أنه مجرد التصديق أى العلم دون الأعمال، وهذا من أقبح الغلط وأعظمه، فإن كثيراً من الكفار كانوا جازمين بصدق النبى ﷺ غير شاكين فيه، غير أنه لم يقترن بذلك العلم: عمل القلب من التصديق ومايتبعه من حب ورضاً وموالاة ومعاداة. ولذا فإن من يغتسل أو يتوضأ للنظافة، أو يصلى رياضة، أو يصوم تطبباً

---

(١) رواه أبو داود وابن ماجة وصححه الألبانى (صحيح سنن أبى داود ٣/ ١١٧ رقم ٤٦٠٤ باب في لزوم السنة. صحيح سنن ابن ماجة ١/ ٧ باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه).

﴿٢٦٨﴾

أو يحج سياحة، دون أن يعتقد ويعلم أن الله تبارك وتعالى أوجب ذلك وتعبده به لايفيده ذلك. كما لاتفيده معرفة القلب إذا لم تقترن بعمل القلب الذى هو التصديق ومايتبعه.

سابعا: أن القائلين بهذا القول الفاسد يمكن أن يخاطبوا بما يعتقدون، فيقال لهم: إن القول بأن أحاديث الآحاد لاتثبت بها العقيدة، هو في حد ذاته عقيدة، فأين الدليل القاطع على صحة هذه العقيدة لكم من آية أو حديث متواتر قطعى الثبوت قطعى الدلالة أيضاً بحيث لايحتمل التأويل ؟

والعجيب في أمر هؤلاء المتكلمين أنهم يأخذون في العقيدة بما لم يصل إلى درجة خبر الآحاد الصحيح، فعلى سبيل المثال أخذوا في أمر التفرقة بين الكلام النفسى والكلام اللفظى والذى بنوا عليه زعمهم الفاسد بأن القرآن هو عبارة عن كلام الله وليس هو كلامه، أخذوا ذلك ـ وهو أمر عقائدى ـ من بيت منسوب لشاعر نصرانى يدعى الأخطل قال فيه:

إن الكلام لفى الفؤاد وإنما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وصدق فيهم قول القائل:

قبحا لمن نبذ القرآن وراءه * وإذا استدل قال يقول الأخطل

فهؤلاء كيف يثبتون تقسيم الكلام والاعتقاد في الكلام إلى بيت شعر منسوب لشاعر نصرانى، ويأخذون به في العقيدة، ولايأخذون بالأحاديث الصحيحة المروية في البخارى ومسلم وفي كتب السنن؟

ثامنا: أن هؤلاء الرواة الذين رووا الأحكام العملية هم أنفسهم الذين رووا العقائد، فكيف يؤخذ بما رووا في أمر ويرد ماروووا في أمر آخر، قيل لشريك بن

﴿٢٦٩﴾

عبد الله القاضي[١] وقد ذكروا له بعض أحاديث الصفات: إن قوماً ينكرون هذه الأحاديث: قال: فمايقولون؟ قالوا: يطعنون فيها. فقال: إن الذين جاءوا بهذه الأحاديث هم الذين جاءوا بالقرآن، وبأن الصلاة خمس وبحج البيت ويصوم رمضان (يعنى تفصيلهما) فمانعرف الله إلا بهذه الأحاديث[٢] وعن الإمام إسحاق ابن راهويه[٣] رحمه الله تعالى أنه قال: (دخلت على عبد الله بن طاهر[٤] فقال لى: ياأبا يعقوب تقول: إن الله ينزل كل ليلة، فقلت: أيها الأمير إن الله بعث إلينا نبياً، نقل إلينا عنه أخبار بها نحلل الدماء، وبها نحرم، وبها نحلل الفروج وبها نحرم، وبها نبيح الأموال وبها نحرم، فإن صح ذا صح ذاك، وإن بطل ذا بطل ذاك، قال فأمسك عبد الله)[٥].

تاسعا: كون الدليل من الأمور الظنية أو القطعية أمر نسبى، وهذا أمر لاينازع فيه عاقل، فقد يكون قطعياً عند زيد ماهو ظنى عند عمرو، فقولهم إن أخبار رسول

---

(١) هو شريك بن عبد الله القاضى، العلامة، الحافظ، القاضى، أبو عبد الله النخعى، أحد الأعلام على مافي حديثه من لين، توقف بعض الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده. توفى رحمه الله تعالى سنة ١٧٧ هـ (نزهة الفضلاء ٢/ ٦٣١).

(٢) كتاب السنة لعبد الله بن الإمام أحمد، والشريعة للآجرى ٣٠٦ (وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة للألبانى ص١٨).

(٣) هو الإمام الكبير، شيخ المشرق، سيد الحفاظ، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد التميمى، ولقب بابن راهويه لأن أباه ولد في طريق مكة فأطلقوا عليه راهويه لأنه ولد في الطريق. توفى رحمه الله تعالى سنة ٢٣٨هـ (نزهة الفضلاء ٢/ ٨٤٠).

(٤) هو عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب الخزاعى، من أشهر الولاة في العصر العباسى، ولاه المأمون خراسان، فلما ظهرت كفاءته كانت له طبرستان وكرمان وخراسان والرى والسواد ومايتصل بتلك الأطراف، وللمؤرخين إعجاب بأعماله وثناء عليه. توفى رحمه الله تعالى سنة ٢٣٠هـ (الأعلام ٤/ ٩٣).

(٥) رواه البيهقى في الأسماء والصفات ص٤٥ (وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة ص١٨).

﴿٢٧٠﴾

الله ﷺ الصحيحة المتلقاة بين الأمة لاتفيد العلم بل هى ظنية هو إخبار عما عندهم، إذ لم يحصل لهم من الطرق التى استفاد بها أهل السنة العلم ماحصل لهم، فهو كمن يجد من نفسه وجعاً أو لذة أو حباً أو بغضاً فينتصب له من يستدل على أنه ليس بوجع ولامتألم ولامحب ولامبغض ويكثر من الشبه التى غايتها أنى لم أجد ماوجدته، ولو كان حقاً لاشتركنا أنا وأنت فيه، وهذا عين الباطل.

فيقال له: اصرف عنايتك إلى ماجاء به الرسول ﷺ واحرص عليه وتتبعه واجمعه، وعليك بمعرفة أصول نقلته وسيرتهم، واعرض عما سواه، واجعله غاية طلبك ونهاية قصدك، بل احرص عليه حرص أتباع أرباب المذاهب على معرفة مذاهب أئمتهم بحيث حصل لهم العلم الضرورى بأنها مذاهبهم وأقوالهم، ولو أنكر ذلك عليهم منكر لسخروا منه، وحينئذ تعلم: هل تفيد أخبار رسول الله ﷺ العلم أو لاتفيده؟ فأما مع إعراضك عنها وعن طلبها فهى لاتفيدك علماً، ولو قلت لاتفيدك أيضا ظناً لكنت مخبراً بحظك أو نصيبك منها[1].

عاشرا: هناك حكمة تروى عن عيسى عليه الصلاة والسلام تقول (من ثمارهم تعرفونهم) فمن شاء من المسلمين أن يعرف ثمرة ذلك القول الباطل: أن العقيدة لاتثبت بحديث أو خبر الآحاد، فليتأمل في بعض هذه العقائد الإسلامية التى تلقاها الخلف عن السلف، وجاءت الأحاديث متضافرة متوافرة شاهدة عليها، وحينئذ يتبين له خطورة ذلك القول الذى يتبناه المخالفون دون أن يشعروا بما يؤدى إليه من الضلال البعيد من إنكار ماعليه المسلمون من العقائد الصحيحة: التى منها:

١ ـ نبوة آدم عليه السلام وغيره من الأنبياء الذين لم يذكروا في القرآن.

٢ ـ أفضلية نبينا محمد ﷺ على جميع الأنبياء والرسل.

---

(١) وجوب الأخذ بحديث الآحاد ص٢٩ نقلاً عن الصواعق المرسلة لابن القيم ٢/ ٤٣٢.

٣ ـ شفاعته ﷺ العظمى في المحشر، وشفاعته لأهل الكبائر من أمته.

٤ ـ معجزاته ﷺ كلها ماعدا القرآن.

٥ ـ الأحاديث التي تتحدث عن بدء الخلق وصفة الملائكة والجن، والجنة والنار، وأنهما مخلوقتان، وأن الحجر الأسود من الجنة.

٦ ـ خصوصياته ﷺ مثل دخول الجنة ورؤية أهلها، وإسلام قرينه من الجن.

٧ ـ الإيمان بسؤال منكر ونكير في القبر.

٨ ـ الإيمان بضغطة القبر.

٩ ـ الإيمان بعذاب القبر.

١٠ ـ الإيمان بالميزان ذى الكفتين يوم القيامة.

١١ ـ الإيمان بالصراط.

١٢ ـ الإيمان بحوضه ﷺ وأن من شرب منه شربة لايظمأ بعدها أبداً.

١٣ ـ دخول سبعين ألفاً من أمته ﷺ الجنة بغير حساب.

١٤ ـ سؤال الأنبياء في المحشر عن التبليغ.

١٥ ـ الإيمان بماصح في صفة القيامة والحشر والنشر.

١٦ ـ الإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره.

١٧ ـ الإيمان بالقلم.

١٨ ـ الإيمان بأن القرآن كتاب الله حقيقة لامجازاً.

١٩ ـ الإيمان بالعرش والكرسى حقيقة لامجازاً.

﴿٢٧٢﴾

٢٠ ـ الإيمان بمجموع أشراط الساعة، كخروج المهدى، ونزول عيسى عليه السلام.

٢١ ـ أن الأمة الإسلامية تفترق على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وهى التى تتمسك بماكان عليه الرسول ﷺ والصحابة من عقيدة وعبادة وهدى.

٢٢ ـ الإيمان بجميع أسماء الله الحسنى وصفاته العليا مماجاءت في السنة الصحيحة، كالعلى، القدير، وكصفة الفوقية، والنزول وغيرها[1].

● ● ● ●

(١) نكتفى بهذا ومن أراد المزيد فعليه بالرسالة القيمة: وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة للشيخ محمد ناصر الدين الألبانى رحمه الله تعالى.

﴿٢٧٣﴾

المبحث الثالث

الحـــكم الشرعـــى

لما كانت عقيدة المعتزلة وعلماء الكلام أن الله لايتكلم كلاماً حقيقياً، وإنما كلامه نفسى، أثر ذلك في الحكم الشرعى، فاعتبروا أنه خطاب الله النفسى، لذا كان اعتراض المعتزلة على تعريف الحكم الشرعى بأنه خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع بأن الحكم الشرعى حادث وخطاب الله قديم، فكيف تعرفون الحادث بالقديم؟

وقد علم وجه الحق في كلام الله تعالى وخطابه من قبل، في مبحث القرآن الكريم، وقولهم بأن خطاب الله قديم مبنى على عقيدتهم في كلام الله القائمة على علم الكلام، ولم يقم دليل عليه، فإن الحق أن الله تعالى يتكلم بماشاء في أى وقت شاء، ففى وقت كلم موسى عليه السلام، وفي وقت آخر كلم محمداً ﷺ

● ● ● ●

﴿٢٧٤﴾

المبحث الرابع

الـــــــدلالات

من القواعد الأصولية التي تفيد في استنباط الأحكام الشرعية، القواعد اللغوية، إذ كما عرفنا من قبل أن علم الأصول يستمد مادته فيما يستمد من اللغة العربية، ولذلك توقف العلم بكيفية استنباط الأحكام الشرعية على قواعد لغوية، ومعرفة دلالات الألفاظ وتقسيمات الألفاظ، ومن تقسيمات الألفاظ اللغوية التي تفيد في هذا: تقسيم اللفظ باعتبار الظهور والخفاء، ومعرفة هذه الأقسام ودرجات الظاهر والخفي، والظاهر من الكلام ماوضح معناه وعرف دون التوقف على قرينة، ودرجاته أربع، الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم، وهذا الترتيب من أدنى إلى أعلى في الظهور، وكان من أساسيات قوة الظهور وزيادتها، أنه إذا كان اللفظ ممايحتمل التخصيص والتأويل والنسخ فإنه يكون أقل في الظهور وأدنى مما لايحتمل ذلك، وعلى أساس ذلك كان المفسر أقوى في الظهور من الظاهر والنص، إذ لايحتمل التخصيص ولاالتأويل، في الوقت الذي يحتملها الظاهر والنص، والذي يهمنا في هذا المقام بالدرجة الأولى، والذي ظهر فيه تأثير العقيدة هو «التأويل» فماهو؟ وكيف أثرت فيه العقيدة؟

التأويل: هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتماله له ـ أي لغير الظاهر ـ بدليل راجح يعضده[1].

وهذا هو حد التأويل الصحيح المقبول.

---

(١) شرح الكوكب المنير ٣/ ٤٦٠ كشف الأسرار للبخاري ١/ ٤٤.

والتأويل يأتي في الخاص والعام، كما اعتبر البعض أن تقييد المطلق من التأويل.

فمثال تأويل الخاص قوله ﷺ «لايحل لامرىء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره»[1] فإن الحديث بظاهره يدل على لعن من سقى زرع الغير، وهذا الظاهر وإن كان محتملاً لكن الحديث مؤول على معنى آخر يحتمله، وهو أنه لايحل لشخص أن ينكح الحبلى ولو كانت من السبايا، أى الأسرى. ويعضد هذا التأويل أن ظاهر سقى زرع الغير محمود ولايلعن عليه الشخص بل يؤجر، فيحمل الحديث على معنى من سقى جنيناً لغيره ماءه.

ومثل قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ﴾ ﴿البقرة: ٢٢٢﴾.

فحقيقة الاعتزال وعدم القربان معلومة إلا أن اللفظ محمول على غير ظاهره، فيجوز مؤاكلة الحائض والنوم معها في شعار واحد، ومباشرتها، ويحرم جماعها، فالاعتزال وعدم القربان مؤول على عدم الجماع، بدليل أن الرسول ﷺ كان يباشر الحائض[2] وقال ﷺ: «جامعوهن في البيوت، واصنعوا كل شيء غير النكاح»[3].

وكما يكون التأويل في الخاص يكون في العام أيضاً، ففي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ ﴿آل عمران: ١٧٣﴾ فإن لفظ «الناس» ليس مراداً به معناه الحقيقي وهو عموم الناس، بل أريد به خاص، إذ القائل لذلك هو نعيم بن مسعود

(١) أخرجه أبو داود بسند حسن (صحيح سنن أبى داود ١/ ٦٠٠ رقم ١٥٨، باب في وطء السبايا، النكاح).
(٢) انظر تفسير القرآن العظيم ١/ ٥٨.
(٣) أخرجه أبو داود بسند صحيح ١/ ٧٦ رقم ٢٥٨ باب في مؤاكلة الحائض ومجامعتها.

﴿٢٧٦﴾

الأشجعي أو أعرابي آخر.

هذا ويظهر تأثير العقيدة في التأويل في تمثيل جمهور الأصوليين، متأثرين في ذلك بعلم الكلام، فقد مثلوا للتأويل في الخاص بقول الحق تبارك وتعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ ﴿طه: ٥﴾ وهذا من تأثير علم الكلام على علم أصول الفقه، فعلم الأصول ـ كما علمنا ـ يستمد من علم الكلام أوالعقيدة، لكن ينبغي أن يستمد علومه من صحيح العقيدة لا من باطلها، والتأويل في الآيات والأحاديث الواردة في صفات الله تعالى أطال فيه علماء الكلام، واختلفوا فيه وتشعبوا فرقاً ومذاهب، وسبب ذلك عدم وقوف المنتسبين إلى العلم حيث أوقفهم الله تعالى،وبسبب دخولهم في أبواب لم يأذن الله لهم بدخولها، فالإنسان لايمكنه بقدراته المحدودة أن يجاوز إمكانياته، فكما أنه لسمعه حداً ينتهي عنده، ولبصره كذلك، ولكل جوارحه، فكذلك لعقله حد ينبغي أن لايتجاوزه ويدخل فيما لم يأذن الله فيه، فالله عز وجل كلف عباده بالمقدور والمستطاع، في كل جوارحهم، ومنها العقل، فقد أمر الله بإعماله حسب طاقته وإمكانياته، فأمره الله بالتفكر والتدبر في الآيات الكونية والقرآنية، والاجتهاد في الوصول إلى الأحكام الشرعية لكنه لم يأذن له أن يتجاوز حدوده بالنسبة لصفات الله عز وجل وأسمائه، ومايتعلق بأفعاله، ولذا كانت العقيدة الصحيحة التي كان عليها خير القرون، قرن الرسول ﷺ وقرن الصحابة، وقرن التابعين، الإيمان بكل ماجاء عن الله تعالى في القرآن الكريم، وماصح من صفاته في سنة الرسول ﷺ وإيراد هذه الأدلة التي تثبت صفات الله وأفعاله على ظاهرها، دون تحريف أو تأويل أوتعطيل أو تمثيل، وكانوا إذا سأل سائل عن شيء من صفات الله تعالى تلوا عليه الدليل، وأمسكوا عن القال والقيل، فلايقولون الاستواء يؤول بالاستيلاء، ولا اليد مؤولة بالقدرة، ولاغير ذلك، بل كانوا يقولون: قال الله تعالى كذا، ولاندري بماسوى ذلك ولانتكلف ولانتكلم بما لانعلمه ولاأذن الله لنا بمجاوزته، فإن أراد السائل أن يظفر منهم بزيادة

﴿٢٧٥﴾

والتأويل يأتي في الخاص والعام، كما اعتبر البعض أن تقييد المطلق من التأويل.

فمثال تأويل الخاص قوله ﷺ «لايحل لامرىء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره»[1] فإن الحديث بظاهره يدل على لعن من سقى زرع الغير، وهذا الظاهر وإن كان محتملاً لكن الحديث مؤول على معنى آخر يحتمله، وهو أنه لايحل لشخص أن ينكح الحبلى ولو كانت من السبايا، أى الأسرى. ويعضد هذا التأويل أن ظاهر سقى زرع الغير محمود ولايلعن عليه الشخص بل يؤجر، فيحمل الحديث على معنى من سقى جنيناً لغيره ماءه.

ومثل قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ﴾ ﴿البقرة: ٢٢٢﴾.

فحقيقة الاعتزال وعدم القربان معلومة إلا أن اللفظ محمول على غير ظاهره، فيجوز مؤاكلة الحائض والنوم معها في شعار واحد، ومباشرتها، ويحرم جماعها، فالاعتزال وعدم القربان مؤول على عدم الجماع، بدليل أن الرسول ﷺ كان يباشر الحائض[2] وقال ﷺ: «جامعوهن في البيوت، واصنعوا كل شيء غير النكاح»[3].

وكما يكون التأويل في الخاص يكون في العام أيضاً، ففي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ ﴿آل عمران: ١٧٣﴾ فإن لفظ «الناس» ليس مراداً به معناه الحقيقي وهو عموم الناس، بل أريد به خاص، إذ القائل لذلك هو نعيم بن مسعود

---

(١) أخرجه أبو داود بسند حسن (صحيح سنن أبى داود ١/ ٦٠٠ رقم ١٥٨، باب في وطء السبايا، النكاح).

(٢) انظر تفسير القرآن العظيم ١/ ٥٨.

(٣) أخرجه أبو داود بسند صحيح ١/ ٧٦ رقم ٢٥٨ باب في مؤاكلة الحائض ومجامعتها.

﴿٢٧٦﴾

الأشجعي أو أعرابي آخر.

هذا ويظهر تأثير العقيدة في التأويل في تمثيل جمهور الأصوليين، متأثرين في ذلك بعلم الكلام، فقد مثلوا للتأويل في الخاص بقول الحق تبارك وتعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ ﴿طه: ٥﴾ وهذا من تأثير علم الكلام على علم أصول الفقه، فعلم الأصول ـ كما علمنا ـ يستمد من علم الكلام أوالعقيدة، لكن ينبغي أن يستمد علومه من صحيح العقيدة لا من باطلها، والتأويل في الآيات والأحاديث الواردة في صفات الله تعالى أطال فيه علماء الكلام، واختلفوا فيه وتشعبوا فرقاً ومذاهب، وسبب ذلك عدم وقوف المنتسبين إلى العلم حيث أوقفهم الله تعالى،وبسبب دخولهم في أبواب لم يأذن الله لهم بدخولها، فالإنسان لايمكنه بقدراته المحدودة أن يجاوز إمكانياته، فكما أنه لسمعه حداً ينتهي عنده، ولبصره كذلك، ولكل جوارحه، فكذلك لعقله حد ينبغي أن لايتجاوزه ويدخل فيما لم يأذن الله فيه، فالله عز وجل كلف عباده بالمقدور والمستطاع، في كل جوارحهم، ومنها العقل، فقد أمر الله بإعماله حسب طاقته وإمكانياته، فأمره الله بالتفكر والتدبر في الآيات الكونية والقرآنية، والاجتهاد في الوصول إلى الأحكام الشرعية لكنه لم يأذن له أن يتجاوز حدوده بالنسبة لصفات الله عز وجل وأسمائه، ومايتعلق بأفعاله، ولذا كانت العقيدة الصحيحة التي كان عليها خير القرون، قرن الرسول ﷺ وقرن الصحابة، وقرن التابعين، الإيمان بكل ماجاء عن الله تعالى في القرآن الكريم، وماصح من صفاته في سنة الرسول ﷺ وإيراد هذه الأدلة التي تثبت صفات الله وأفعاله على ظاهرها، دون تحريف أو تأويل أوتعطيل أو تمثيل، وكانوا إذا سأل سائل عن شيء من صفات الله تعالى تلوا عليه الدليل، وأمسكوا عن القال والقيل، فلايقولون الاستواء يؤول بالاستيلاء، ولا اليد مؤولة بالقدرة، ولاغير ذلك، بل كانوا يقولون: قال الله تعالى كذا، ولاندري بماسوى ذلك ولانتكلف ولانتكلم بما لانعلمه ولاأذن الله لنا بمجاوزته، فإن أراد السائل أن يظفر منهم بزيادة

على الظاهر زجروه عن الخوض فيما لايعنيه، ونهروه عن طلب مالايمكن الوصول إليه إلا بالوقوع في بدعة من البدع التى هى غير ماهم عليه، وماحفظوه عن رسول الله ﷺ وحفظه التابعون عن الصحابة وحفظه التابعون عن التابعين، فها هو الإمام مالك يسأله سائل عن الاستواء فيقول: الاستواء معلوم، والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب، ثم أمر بإخراج السائل من عنده[1].

ولاشك أن الذى يؤول صفات الله تعالى واقع في خطر، إما في تشبيه الله من حيث لايدرى، حيث أول المؤول الاستواء إلى الاستيلاء، فشبه استواء الله باستيلاء المخلوق، أو واقع في رد بعض صفات الله التى قررها في القرآن الكريم أو أثبتها الرسول ﷺ في سنته، فحينما يؤول مؤول قول الله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ ﴿الفتح: ١٠﴾ بأن المقصود باليد القدرة، أو هى مؤولة إلى القدرة، فهو بهذا يرد صفة من صفات الله تعالى، لأن الله تعالى أثبت لنفسه القدرة في آيات كثيرة، وكذلك أثبت لنفسه صفة اليد، فيكون له صفتان، فيأبى المؤول إلا أن يجعلهما صفة واحدة، ففى هذا رد لصفات أثبتها العليم الخبير لنفسه، وكيف يؤول المؤول يد الله تعالى بالقدرة وهو يقول سبحانه ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ﴿ص: ٧٥﴾ ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ﴿المائدة: ٦٤﴾ فالأمر ليس يداً تؤول إلى قدرة، بل إنه سبحانه أثبت لنفسه يدين.

وكل طوائف علماء الكلام متفقون على أن طريق السلف أسلم ولكن زعموا أن طريق الخلف ـ القائم على التأويل ـ أعلم، فكان غاية ماظفروا به من هذه الأعلمية لطريق الخلف، أن تمنى محققوهم وأذكياؤهم في أخر أمرهم دين العجائز، وقالوا هنيئا للعامة، كما فعل الجوينى والرازى والغزالى، فتدبر هذه الأعلمية التى حاصلها أن يهنىء من ظفر بها أهل الجهل من العامة والعجائز،

(١) انظر التحف في مذاهب السلف للشوكانى ص٢، ٥.

﴿٢٧٨﴾

ويتمنى انه في عدادهم وممن يدين بدينهم ويمشى على طريقهم، فإن هذا ينادى بأعلى صوت ويدل بأوضح دلالة على أن هذه الأعلمية التى طلبوها، الجهل خير منها بكثير، فماظنك بعلم يقر صاحبه على نفسه أن الجهل خير منه، وينتهى عند البلوغ إلى غايته والوصول إلى نهايته أن يكون جاهلاً به عاطلاً عنه، ففى هذا عبرة للمعتبرين، وآية بينة للناظرين[1]، فعلى المسلم أن يبتعد عن مثل هذا العلم الذى لاخير فيه، والذى يؤدى إلى تفضيل الجاهل عليه، ويأخذ بالطريق الأسلم، خصوصاً أن هذا في العقيدة التى إذا صحت صح الإيمان والعمل، وإذا بطلت بطل الإيمان والعمل، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ ﴿الزمر: ٦٥﴾ فعلى المسلم أن يؤثر طريق السلامة، ولايدخل في أسماء الله تعالى وصفاته وأفعاله من باب تأويلها أو تعطيلها أو تشبيهها، بل يقول: آمنت بما قال الله، أما الكيفية فلم يعلمنى بها ربى ولم يكلفنى بالبحث عنها، ولن يسألنى عنها. كما قال الراسخون في العلم ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ ﴿آل عمران: ٧﴾.

فإذا قال الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ ﴿طه: ٧﴾ فإننا نقول آمنا بأن الله استوى على العرش، بكيفية لايعلمها إلا هو، وهو ليس كاستواء البشر، وإذا قال: ﴿يد الله فوق أيديهم﴾ فإننا نقول: آمنا بأن لله تعالى يداً، لكن كيفيتها لايعلمها إلا هو، وهى ليست كيد البشر وليست شبيهة بها.

وهكذا في كل ماجاء في القرآن الكريم وصح عن خاتم المرسلين ﷺ، وهذا هو مذهب السلف، وهو المذهب الحق والأسلم، والأعقل، والأعلم على الحقيقة، لأن من علم عن الله هابه وخشاه فلايتكلم إلا بما علم يقيناً ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ ﴿فاطر: ٢٨﴾ فالعالم يخشى أن يتجرأ على صفات الله فيقول هى

(١) التحف ص٣، كشف الشبهات عن المشتبهات للشوكانى ص١٨ ـ ٢٠.

﴿٢٧٩﴾

مؤولة بكذا، أو مصروفة إلى كذا، حيث لم يقل الله هذا، والعالم لايقول إلا بدليل من القرآن أو السنة الصحيحة خصوصا في العقيدة والأمور الغيبية التى لاتأتى بالاجتهاد، ولذا فالتأويل قول على الله بغير علم وهو حرام، لايصدر عن عالم ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿الأعراف: ٣٣﴾.

ويغنى المتكلمين والمتكلفين ومن تبعهم من الأصوليين كلمتان من كتاب الله تعالى وصف بهما نفسه وأنزلهما على رسوله ﷺ وهما قوله تعالى: ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ ﴿طه: ١١٠﴾ وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ﴿الشورى: ١١﴾ فإن هاتين الكلمتين قد اشتملتا على فصل الخطاب، وتضمنتا بما يعين أولى الألباب، السالكين في تلك الشعاب، فالكلمة الأولى منهما دلت دلالة بينة على أن كل ماتكلم به البشر في ذات الله وصفاته على وجه التدقيق، ودعاوى التحقيق فهو مشوب بشعبة من شعب الجهل، مخلوط بخلوط هى منافية للعلم ومباينة له، فإن الله سبحانه قد أخبرنا أنهم لايحيطون به علماً، فمن زعم أن ذاته كذا أو صفته كذا، فلاشك أن صحة ذلك متوقفة على الإحاطة، وقد نفيت عن كل فرد من الأفراد علماً.

فكل قول من أقوال المتكلمين صادر عن جهل ـ كما قال الإمام الشوكانى ـ إما من كل وجه أو من بعض الوجوه، وماصدر عن جهل فهو مضاف إلى جهل، ولاسيما إذا كان في ذات الله تعالى وصفاته فإن في ذلك من المخاطرة في الدين مالم يكن في غيره من المسائل، وهذا يعلمه كل ذى علم ويعرفه كل عارف، ولم يحط بفائدة هذه الآية ويقف عندها ويقتطف من ثمراتها إلا الممرون الصفات على ظاهرها المريحون أنفسهم من التكلفات والتعسفات والتأويلات والتحريفات،

﴿٢٨٠﴾

وهم السلف الصالح كما عرفت، فهم الذين اعترفوا بعدم بالإحاطة وأوقفوا أنفسهم حيث أوقفها الله وقالوا: الله أعلم بكيفية ذاته وماهية صفاته، بل العلم كله له، وقالوا كما قال من قال: فمن اشتغل بطلب هذا المحال فلم يظفر بغير القيل والقال:

العلم للرحمن جل جلاله * وسواه في جهلاته يتغمغم

ما للتراب وللعلوم وإنما * يسعى ليعلم أنه لايعلم

بل اعترف كثير من هؤلاء المتكلفين بأنه لم يستفد من تكلفه وعدم قنوعه بما قنع به السلف الصالح إلا مجرد الحيرة التى وجد عليها غيره من المتكلفين فقال:

وسرحت طرفى بين تلك المعالم * فلم أر إلا واضعا كف حائر

على ذقن أو قارعاً سن نادم

يقول الشوكانى رحمه الله تعالى[1]: وها أنا أخبرك عن نفسى وأوضح لك ماوقعت فيه في أمسى، فإنى في أيام الطلب وعنفوان الشباب شغلت بهذا العلم الذى سموه تارة علم الكلام، وتارة علم التوحيد، وتارة علم أصول الدين، وأكببت على مؤلفات الطوائف المختلفة منهم، ورمت الرجوع بفائدة، والعود بعائدة، فلم أظفر من ذلك بغير الخيبة والحيرة، وكل ذلك من الأسباب التى حببت إلىّ مذهب السلف، على أنى كنت قبل ذلك عليه، ولكن أردت أن أزداد فيه بصيرة، وبه شغفاً، وقلت عند ذلك في تلك المذاهب:

(١) انظر: التحف ٩، ١٠.

﴿٢٨١﴾

وغاية ماحصلت من مباحثـــى * ومن نظرى من بعد طول التدبر

هو الوقف مابين الطريقين حيرة * فما علم من لم يلق غير التحير

على أننى قد خضت منه غماره * وماقنعت نفسى بغير التبحر

وأما الكلمة الثانية وهى قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ فبها يستفاد نفى المماثلة في كل شيء، فيدفع بهذه الآية ماقاله المجسمة، ويعرف به الكلام عند وصفه سبحانه بالسميع البصير، وعند ذكر السمع والبصر واليد والاستواء، ونحو ذلك مما اشتمل عليه الكتاب الكريم والسنة الصحيحة المطهرة، فتقرر بذلك الإثبات لتلك الصفات لا على وجه المماثلة والمشابهة للمخلوقات، فيدفع به جانبى الإفراط والتفريط، وهما المبالغة في الإثبات المفضية إلى التجسيم، والمبالغة في النفى المفضية إلى التعطيل، فيخرج من بين الجانبين، وغلو الطرفين، حقيّة مذهب السلف الصالح وهو قولهم بإثبات ماأثبته سبحانه لنفسه من الصفات على وجه لايعلمه إلا هو، فإنه القائل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ﴿الشورى: ١١﴾[1].

وقد أطلت الكلام في هذا الأمر لأنه هام يتعلق بالعقيدة، ولأن الأصوليين قد أطبق معظمهم على التمثيل للتأويل بآية ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ ﴿طه: ٥﴾ فأردت تصحيح هذا الوضع، والتنبيه إلى الحق خصوصاً أن الأصوليين لما تكلموا عن المتشابه، ضربوا أمثله منها: صفات الله تعالى، فقالوا إنها من المتشابه الذى لايعلم كنهه ولاحقيقته إلا الله تعالى. وهذا يؤكد صحة ماقلته هنا والله الهادى إلي.

(١) إذا أردت التوسع في معرفة التأويل في باب العقائد ومدى خطره وموقف السلف الصالح منه فانظر: التحف في مذاهب السلف للشوكانى، كشف الشبهات عن المتشابهات له أيضاً. منهج الأشاعرة في العقيدة للدكتور/ سفر الحوالى ص٢٧ أهل السنة والجماعة أصحاب المنهج الأصيل والصراط المستقيم للدكتور/ عمر سليمان الأشقر ص٥٠، ٥١

﴿٢٨٢﴾

طريقه المستقيم. على أن أمثلة التأويل الصحيح كثيرة دون اللجوء إلى تأويل صفات الله تعالى وأفعاله وإخراجها عن حقيقتها.

● ● ● ●

﴿٢٨٣﴾

الفصل الثانى

الصعوبـــــــة

أدى أخذ العقيدة من علم الكلام وفلسفته الباطلة ومنطقه المعقد، إلى أن استمد كثير من الأصوليين مادة الأصول منه، مما أدى بدوره إلى صعوبة علم أصول الفقه وعدم فهمه واستعصائه على كثير من الناس وطلبة العلم، حتى أضحى علماً معقداً وغير مفهوم، مما أدى إلى ابتعاد الكثير عن دراسته، مع أنه علم شرعى، وكل ماهو شرعى فهو سهل ميسور لاتعقيد فيه ولاحرج، لأن الشريعة أصلاً مبنية على هذه المبادىء من اليسر والسهولة، ولذا فإذا وجدت تعقيداً وحرجاً في أى أمر، عملاً كان أو علماً، فاعلم أنه منحرف عن الشريعة ومبادئها، وبمقارنتك البسيطة بين أول كتاب كتب في أصول الفقه وهو «الرسالة» لإمام من أهل السنة وهو الشافعى رحمه الله تعالى، وبين غيره من كتب الأصول التى تزعم أنها تنتمى إلى مذهب الشافعى فتسمى بطريقة الشافعية، وهى في نفس الوقت تسمى طريقة المتكلمين، لأن عامة من كتب فيها من علماء الكلام، كما تسمى طريقة الجمهور، لأن معظم علماء الأصول كتبوا بهذه الطريقة، لو قارنت بين كتاب الشافعى رحمه الله تعالى «الرسالة» وبين كتب هؤلاء لاتضح لك بسهولة مدى تأثير العقائد في علم الأصول صعوبة وتعقيداً، فكتاب الرسالة لأن صاحبه من أهل السنة وعقيدته صحيحة مأخوذة من عقائد الصحابة البسيطة السهلة الواضحة، كان كتابه سهلاً واضحاً، وهؤلاء الجمهور المتكلمون لما كانت عقائدهم كلامية معقدة، كانت كتبهم معقدة حزنة غير سهلة تستعصى على أفهام طلاب العلم فضلاً عن عامة الناس.

وإليك بعض نماذج تدرك بها ماأقول:

﴿٢٨٤﴾

النموذج الأول

وهو من كتاب مختصر المنتهى لابن الحاجب وشرح العضد له:

قال: وصورة الحد الجنس الأقرب ثم الفصل، وخلل ذلك نقص وخلل المادة خطأ ونقص، فالخطأ كجعل الموجود والواحد جنساً، وكجعل العرض الخاص بنوع فصلاً فلاينعكس، وكترك بعض الفصول فلايطرد، وكتعريفه بنفسه مثل الحركة عرض نقلة، الإنسان حيوان بشر، وكجعل النوع والجزء جنساً مثل الشر ظلم الناس والعشرة خمسة وخمسة، ويختص الرسمي باللازم الظاهر لابخفى مثله ولاأخفى، ولابما يتوقف عقليته عليه، مثل الزوج عدد يزيد على الفرد بواحد وبالعكس، فإنهما متساويان، ومثل النار جسم كالنفس، فإن النفس أخفى، ومثل الشمس كوكب نهارى، فإن النهار يتوقف على الشمس، والنقص كاستعمال الألفاظ الغريبة والمشتركة والمجازية).

هذا كلام ابن الحاجب، فانظر إلى شرحه من العضد:

أقول: قد علمت أن لكل مركب مادة وصورة، وأن مادة الحد الذاتي والعرضي بأقسامهما، وأما صورته فأن تأتي بالجنس الأقرب ثم بالفصل، وخلل الصورة نقص في الحد، كإسقاط الجنس الأقرب والاقتصار على الأبعد لدلالة الفصل بالالتزام عليه، نحو: الإنسان جسم ناطق، أو إسقاط الجنس مطلقاً لذلك، نحو: الإنسان ناطق، وكتقديم الفصل، نحو: العشق المفرط من المحبة لإخلاله بالصورة، وخلل المادة منه ماهو خطأ ومنه ماهو نقص، فالخطأ له أمثلة، منها جعل الموجود والواحد جنسا للإنسان مثلاً وهما ليسا ذاتيين له، إذ يفهم حقيقته دونهما، ومنها جعل العرضي الخاص بنوع ما فصلاً له بحيث لاينعكس، كالضاحك بالفعل للإنسان، ومنها ترك بعض الفصول بحيث لايطرد، بأن لايؤتى بالفصل المساوى له إن اتحدا، ولابواحد من فصوله المساوية إن تعددت، ومنها تعريف الشيء بنفسه،

وأكثر مايكون ذلك إذا ذكر الشيء بلفظ مرادف، مثل: الحركة عرض نقلة، فإن النقلة ترادف الحركة، ومثل الإنسان حيوان بشر، فإن البشر يرادف الإنسان، ومنها جعل النوع جنساً، مثل: الشر ظلم الناس، والظلم نوع من الشر، فإن الشرور كثيرة، ومنها جعل الجزء المقدارى جنساً، مثل: العشرة خمسة وخمسة، فإن الخمسة جزء العشرة لاتحمل عليها لا وحدها ولابانضمام خمسة أخرى إليها بل المحمول مجموع الخمستين، هذا في الحد مطلقاً، والحد الرسمى يختص من بين الحدود بأنه باللازم الظاهر له أو من بين اللوازم باللازم الظاهر، فلايجوز أن يرسم الشيء بخفي مثله، فإن الخفى لايعرف الخفى ولابما هو أخفى منه بالطريق الأولى، ولابما يتوقف تعقله على تعقله للزوم الدور، فالأول مثل الزوج عدد يزيد على الفرد بواحد والفرد عدد يزيد على الزوج بواحد إذ الزوج والفرد سيان في الخفاء والجلاء. ومنه ذكر أحد المتضايفين في حد الآخر كما يقال الأب من له ابن والابن من له أب، والثانى مثل النار جسم كالنفس فإن النفس ومشابهة النار لها أخفى من حقيقة النار، والثالث مثل الشمس كوكب نهارى، فإن عقلية النهار تتوقف على عقلية الشمس، لأن النهار وقت طلوع الشمس فهذه الثلاثة هى الخلل في الرسم خاصة[1] أهـ.

فهذا هو علم الكلام الذى يرجع إليه أصول الفقه، والواقع أنه منطق أرسطى، ومأأدق ماوصف به من قبل.

النموذج الثانى

وهو من كتاب: المعتمد لأبى الحسين البصرى

يقول فيما يفيده الأمر بالنسبة للآمر: فأما مايرجع إلى الآمر، فماهو إثبات، فالذى يجوز أن يكون شرطاً في ذلك علوه وقدرته وإرادته وكراهاته، وليس يجوز أن تكون الشروط في كون الصيغة طلباً للفعل قدرة فاعلها عليها، أو علمه بها

(١) مختصر المنتهى وشرح العضد ١/ ٨١ ـ ٨٣

وبحسنها أو بحسن الفعل أو وجوبه، لأنه مع ذلك قد تكون الصيغة تهديداً، ولايجوز أن تكون، إنما كانت الصيغة أمراً وطلباً، لأن الفاعل لها جعلها بقدرته أمراً وطلباً، لأنه تكلمنا مع بطلان القول، بأن للأمر حكماً وصفة، فلايمكن أن يقال: إن القادر جعل الأمر على ذلك الحكم، ولأنه ينبغي أن يعرفنا مامعنى كونها أمراً؟ فإنا عنه نبحث، وبهذا يبطل القول بأنها صارت أمراً لأنه علمها أمراً، ولأن الشيء لايكون على ماهو عليه بالعلم، بل ينبغي أن يكون على ماهو عليه حتى يصح أن يتناوله العلم، وعلى أن المهدَّد قد علم كون الأمر أمراً، ولايكون مايفعله من صيغة التهديد أمراً، وليس يجوز أن تكون الصيغة طلباً وأمراً، لأن فاعلها كره الفعل، لأنه كان يجب كون المهدد آمراً، ولايجوز أن يكون شرط كونها أمراً مايرجع إلى المحل لأنا نعقلها طلباً وأمراً من غير أن يخطر ببالنا لون المحل وطعمه وغير ذلك، لأن مايرجع إلى المحل قد يثبت، والصيغة تارة أمراً وتارة تهديداً، فيثبت أنه إنما كان طلباً وأمراً لإرادته، ولاتخلو إرادته إما أن تتعلق بالمأمور به، وهو قول أصحابنا، ولايجوز أن يكون شرط كونها طلبا إرادة إحداثها، لأن هذا حاصل في التهديد، ولايمكن أن يقال: إرادة إحداثها أمراً، لأنا عن ماهية كونها أمراً نبحث، فيجب أن نعقله حتى نعقل تعلق الإرادة به ا. هـ[1].

فهذه الفقرة القصيرة، والتي اكتفيت بها عن تكملة مافيها من اعتراضات ومناقشات، تدل على الصعوبة التي سقت هذا النموذج لإثباتها، كما أنها تثبت مدى صياغة الأصول بناء على العقيدة، إذ هذا قائم على عقيدة المعتزلة من أن الآمر لابد وأن يكون مريدا للأمر، وأهل السنة على أن الله تعالى قد يأمر بالشيء ولايريده لما علمه عن العبد، فيقيم الحجة عليه بعمله لا بعلمه سبحانه فقط، وهذا من عدل الله تعالى. وقد سبق بيان مذهب السلف في هذا.

---

(١) المعتمد ١/ ٤٦.

وأكثر مايكون ذلك إذا ذكر الشيء بلفظ مرادف، مثل: الحركة عرض نقلة، فإن النقلة ترادف الحركة، ومثل الإنسان حيوان بشر، فإن البشر يرادف الإنسان، ومنها جعل النوع جنساً، مثل: الشر ظلم الناس، والظلم نوع من الشر، فإن الشرور كثيرة، ومنها جعل الجزء المقدارى جنساً، مثل: العشرة خمسة وخمسة، فإن الخمسة جزء العشرة لاتحمل عليها لا وحدها ولابانضمام خمسة أخرى إليها بل المحمول مجموع الخمستين، هذا في الحد مطلقاً، والحد الرسمى يختص من بين الحدود بأنه باللازم الظاهر له أو من بين اللوازم باللازم الظاهر، فلايجوز أن يرسم الشيء بخفي مثله، فإن الخفى لايعرف الخفى ولابما هو أخفى منه بالطريق الأولى، ولابما يتوقف تعقله على تعقله للزوم الدور، فالأول مثل الزوج عدد يزيد على الفرد بواحد والفرد عدد يزيد على الزوج بواحد إذ الزوج والفرد سيان في الخفاء والجلاء. ومنه ذكر أحد المتضايفين في حد الآخر كما يقال الأب من له ابن والابن من له أب، والثانى مثل النار جسم كالنفس فإن النفس ومشابهة النار لها أخفى من حقيقة النار، والثالث مثل الشمس كوكب نهارى، فإن عقلية النهار تتوقف على عقلية الشمس، لأن النهار وقت طلوع الشمس فهذه الثلاثة هى الخلل في الرسم خاصة[1] أهـ.

فهذا هو علم الكلام الذى يرجع إليه أصول الفقه، والواقع أنه منطق أرسطى، ومأأدق ماوصف به من قبل.

النموذج الثانى

وهو من كتاب: المعتمد لأبى الحسين البصرى

يقول فيما يفيده الأمر بالنسبة للآمر: فأما مايرجع إلى الآمر، فماهو إثبات، فالذى يجوز أن يكون شرطاً في ذلك علوه وقدرته وإرادته وكراهاته، وليس يجوز أن تكون الشروط في كون الصيغة طلباً للفعل قدرة فاعلها عليها، أو علمه بها

(١) مختصر المنتهى وشرح العضد ١/ ٨١ ـ ٨٣

وبحسنها أو بحسن الفعل أو وجوبه، لأنه مع ذلك قد تكون الصيغة تهديداً، ولايجوز أن تكون، إنما كانت الصيغة أمراً وطلباً، لأن الفاعل لها جعلها بقدرته أمراً وطلباً، لأنه تكلمنا مع بطلان القول، بأن للأمر حكماً وصفة، فلايمكن أن يقال: إن القادر جعل الأمر على ذلك الحكم، ولأنه ينبغي أن يعرفنا مامعنى كونها أمراً؟ فإنا عنه نبحث، وبهذا يبطل القول بأنها صارت أمراً لأنه علمها أمراً، ولأن الشيء لايكون على ماهو عليه بالعلم، بل ينبغي أن يكون على ماهو عليه حتى يصح أن يتناوله العلم، وعلى أن المهدِّد قد علم كون الأمر أمراً، ولايكون مايفعله من صيغة التهديد أمراً، وليس يجوز أن تكون الصيغة طلباً وأمراً، لأن فاعلها كره الفعل، لأنه كان يجب كون المهدد آمراً، ولايجوز أن يكون شرط كونها أمراً مايرجع إلى المحل لأنا نعقلها طلباً وأمراً من غير أن يخطر ببالنا لون المحل وطعمه وغير ذلك، لأن مايرجع إلى المحل قد يثبت، والصيغة تارة أمراً وتارة تهديداً، فيثبت أنه إنما كان طلباً وأمراً لإرادته، ولاتخلو إرادته إما أن تتعلق بالمأمور به، وهو قول أصحابنا، ولايجوز أن يكون شرط كونها طلبا إرادة إحداثها، لأن هذا حاصل في التهديد، ولايمكن أن يقال: إرادة إحداثها أمراً، لأنا عن ماهية كونها أمراً نبحث، فيجب أن نعقله حتى نعقل تعلق الإرادة به ا. هـ[1].

فهذه الفقرة القصيرة، والتي اكتفيت بها عن تكملة مافيها من اعتراضات ومناقشات، تدل على الصعوبة التي سقت هذا النموذج لإثباتها، كما أنها تثبت مدى صياغة الأصول بناء على العقيدة، إذ هذا قائم على عقيدة المعتزلة من أن الآمر لابد وأن يكون مريدا للأمر، وأهل السنة على أن الله تعالى قد يأمر بالشيء ولايريده لما علمه عن العبد، فيقيم الحجة عليه بعمله لا بعلمه سبحانه فقط، وهذا من عدل الله تعالى. وقد سبق بيان مذهب السلف في هذا.

(١) المعتمد ١/ ٤٦.

﴿٢٨٧﴾

النموذج الثالث

من كتاب كاشف معاني البديع للسراج الهندي :-

يقول : والكتاب راجع إلى الكلام النفسي القائم بذات الله تعالى، لأنه كاشف له، ومعبر عنه، ودليل عليه[1] كماقيل :

إن الكلام لفي الفـــؤاد وإنمـا * جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

ليكون هو المثبت للحكم في الحقيقة والكلام النفسي نسبة طلبية أو خبرية من مفردين، وهما المحكوم عليه، والمحكوم به، قائمة بذات المتكلم، أما تصور النسبة وكون الكلام النفسي نسبة، فضرورى. وأما كون تلك النسبة قائمة بذات المتكلم، فلأنها لو لم تقم به لكانت موجودة في الخارج، واللازم منتف، أما الملازمة فلأن الوجود لايخرج عن النفسي والخارجي، لعدم الثالث، فإذا انتفى النفسي تعين الخارجي، وأما انتفاء اللازم فلأن هذه النسبة يتوقف حصولها على تعقل مفرداتها، ولاشيء من الخارجية يتوقف حصولها على تعقل المفردين، لأن نسبة القيام إلى زيد إذا ثبتت في الخارج ثبتت سواء عقل زيد والقيام أم لا، ينتج أن هذه النسبة لاتكون خارجية، فتكون قائمة بالمتكلم.[2] ا. هـ.

فانظر إلى هذا النص وصعوبته، وكيف أنه مبنى على العقيدة.

وأكتفى بهذه النماذج، وإلا فالنماذج كثيرة، ولايكاد يخلـو كتـاب ممن كـتب على طريقـة المتكلمين أو الأشـاعـرة والماتريدية من مـثل هذه الأخطاء والصعوبـات.

---

(١) قد تقدم بيان مافي هذا الكلام ومايترتب عليه من القول الواضح بخلق القرآن.

(٢) كاشف معاني البديع بتحقيقي ص٥٢ ومابعدها.

﴿٢٨٨﴾

ألا فليعد المسلمون إلى دينهم السهل اليسير وإلى عقيدتهم الصافية النقية الواضحة، عقيدة سلفهم الصالح من الصحابة ومن تبعهم بإحسان، ذلك القوم الذين لايشقى لهم جليس، ولامن كلامهم مقتبس، لأنهم قد رضى الله عنهم ورضوا عنه، كما أخبر الله عز وجل في القرآن الكريم، وكما مدحهم الرسول الكريم ﷺ.

وليعقل المسلمون الأمر ويراجعوا أنفسهم فيمن يتبعون وبه يقتدون، أيقتدون بأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود، أم بأرسطو وأفلاطون وفرويد؟ ألا فليفق الموهومون والمخدوعون، لأنهم غداً على ربهم معروضون، وعن علمهم وأعمالهم محاسبون.

والحمد لله أولاً وآخراً.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لاإله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

● ● ● ●

﴿٢٨٩﴾

أهم نتائج البحث

١ ـ الاعتقاد أساس كل أعمال الإنسان وعلومه.

٢ ـ العقيدة الإسلامية سهلة ميسورة، وماينبثق عنها من أعمال وعلوم كذلك.

٣ ـ يستمد أصول الفقه مادته فيما يستمد من العقيدة.

٤ ـ تختلف صياغة أصول الفقه بحسب اختلاف العقائد.

٥ ـ رد علماء الكلام أصول الفقه إلى علم الكلام.

٦ ـ علم الكلام غير العقيدة الإسلامية الصحيحة، فهو علم مذموم على لسان السلف ومنهم الأئمة الأربعة، بينما هى أساس القبول في كل عمل صالح.

٧ ـ علم الكلام تبرأ منه أئمته والذين تبحروا فيه، أمثال: الباقلانى، الجوينى، الرازى، الغزالى، الشوكانى.

٨ ـ العقائد الفاسدة المبنية على علم الكلام أدت إلى وقوع أخطاء في الأصول منها:

٩ ـ اعتبر المتكلمون ومن تبعهم أن القرآن عبارة عن كلام الله وليس هو كلامه، فقالوا بخلق القرآن والقول بخلق القرآن كفر كما قال الحنفية.

١٠ ـ رد المتكلمون ومن تبعهم أكثر السنة النبوية في العقائد بحجة أنها أخبار آحاد. والصحيح هو الأخذ بأحاديث الآحاد في العقائد بدلاً من الأخذ بشعر أو منطق، أو عقليات مجردة.

١١ ـ إسناد الأصول إلى علم الكلام أدى إلى صعوبته وعدم فهمه وانصراف طلبة العلم عنه.

١٢ ـ لابد من رجوع المسلمين إلى العقيدة الصافية النقية، عقيدة السلف من الصحابة ومن تبعهم بإحسان.

﴿٢٩٠﴾

مراجع البحث

القرآن الكريم:

١ ـ الإحكام في أصول الأحكام للآمدى ط دار الكتب العلمية.

٢ ـ أصول البزدوى. هامش كشف الأسرار للبخارى.

٣ ـ أصول الفقه لأبى زهرة ط. دار الفكر العربى القاهرة.

٤ ـ أصول الفقه الإسلامى للدكتور أمير عبد العزيز ط دار السلام القاهرة.

٥ ـ أصول الفقه الميسر للدكتور شعبان محمد إسماعيل ط. دار الكتاب الجامعى القاهرة.

٦ ـ أصول الفقه وفق منهج أهل السنة والجماعة «سلسلة» للدكتور محمد بكر إسماعيل حبيب.

٧ ـ الأعلام لخير الدين الزركلي ط دار العلم للملايين.

٨ ـ أهل السنة والجماعة أصحاب المنهج الأصيل والصراط المستقيم للدكتور عمر سليمان الأشقر.

٩ ـ البداية والنهاية لابن كثير ط دار الفكر العربى ـ الريان.

١٠ ـ البحر المحيط في أصول الفقه للزركشى ط وزارة الأوقاف بالكويت.

١١ ـ البدر الطالع للشوكانى ط السعادة مصر.

١٢ ـ البرهان في علوم القرآن للزركشى ط المعرفة بيروت.

١٣ ـ التحف في مذاهب السلف للشوكانى.

١٤ ـ تفسير القرآن العظيم لابن كثير ط دار التراث القاهرة.

١٥ ـ التلويح في كشف حقائق التوضيح للتفتازانى ط دار الكتب العلمية .

١٦ ـ الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية للقرشى ط الحلبى .

١٧ ـ حاشية التفتازانى على شرح العضد ط دار الكتب العلمية .

١٨ ـ دراسة تاريخية للفقه وأصوله للدكتور الخن ط الشركة المتحدة للتوزيع .

١٩ ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون ط عباس بن عبد السلام .

٢٠ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ الألبانى ط المعارف بالرياض .

٢١ ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف ط السلفية القاهرة .

٢٢ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى ـ ط دار الفكر ـ المقدس .

٢٣ ـ شرح العضد لمختصر المنتهى ط دار الكتب العلمية .

٢٤ ـ شرح الكوكب المنير لابن النجار الحنبلى ط العبيكان .

٢٥ ـ شرح العقيدة الطحاوية لابن أبى العز الحنفى ط المكتب الإسلامى .

٢٦ ـ شرح متن العقائد النسفية للتفتازانى ط الحلبى .

٢٧ ـ صحيح سنن أبى داود للألبانى ط التربية العربى الرياض .

٢٨ ـ صحيح سنن ابن ماجة للألبانى ط مكتب التربية العربى الرياض .

٢٩ ـ صحيح سنن الترمذى للألبانى ط مكتب التربية العربى الرياض .

٣٠ ـ صحيح سنن الجامع الصغير للألبانى ط المكتب الإسلامى .

٣١ ـ صحيح مسلم بشرح النووى ط الشعب .

٣٢ـ طبقات الشافعية للحسيني ط الآفاق بيروت .

٣٣ـ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ط الحسينية مصر ـ المعرفة .

٣٤ـ فتح الغفار بشرح المنار لابن نجيم الحنفي ط الحلبي .

٣٥ـ الفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي ط عبد الحميد أحمد .

٣٦ـ الفرق بين الفرق للبغدادي ط المعرفة بيروت .

٣٧ـ الفوائد البهية في تراجم الحنفية للأسنوي ط المعرفة بيروت .

٣٨ـ قواطع الأدلة في الأصول للسمعاني بتحقيق الدكتور هيتو ط مؤسسة الرسالة .

٣٩ـ كاشف معاني البديع وبيان مشكله المنيع للسراج الهندي بتحقيق دكتور محمد بكر إسماعيل حبيب ، آلة كاتبة ، كليات الشريعة بالأزهر .

٤٠ـ كشف الأسرار عن أصول البزدوي للبخاري ط الكتاب العربي بيروت .

٤١ـ كشف الشبهات عن المشتبهات للشوكاني .

٤٢ـ مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم ط المتبني القاهرة .

٤٣ـ مختصر المنتهى في الأصول لابن الحاجب ط الكتب العلمية .

٤٤ـ مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ط ابن تيمية القاهرة ـ الأصالة الإسكندرية .

٤٥ـ المصفى في أصول الفقه لأحمد بن محمد بن علي ط دار الفكر .

٤٦ـ المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري ط دار الكتب العلمية .

٤٧ ـ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ط إحياء التراث العربى بيروت .

٤٨ ـ الملل والنحل للشهرستانى .

٤٩ ـ المنتظم لابن الجوزى ط المعارف العثمانية بالهند .

٥٠ ـ منهج الأشاعرة في العقيدة للدكتور سفر الحوالى .

٥١ ـ منهج البحث الأصولى للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان .

٥٢ ـ الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ط الندوة العلمية للشباب الإسلامى .

٥٣ ـ ميزان الأصول في نتائج العقول للسمرقندى ط دار التراث .

٥٤ ـ نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء لمحمد بن حسن ط دار الأندلس جدة .

٥٥ ـ وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة ط السلفية الكويت ـ العلم بنها .

﴿٢٩٤﴾

أحاديث البحث

الحديث	الصفحة
١. ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه	٤٥
٢. أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله	٣
٣. أنا أولى الناس بعيسى بن مريم	٦
٤. إنك تقدم على قوم أهل كتاب	٤٤
٥. إن الحمد لله	٣
٦. جامعوهن (الحيض) في البيوت واصنعوا كل شيء غير النكاح	٥٤
٧. خير أمتي القرن الذين يلوني	٨
٨. والذي نفسي محمد بيده لتفترقن أمتي	١٧
٩. لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره	٥٣

﴿٢٩٥﴾

أعـلام البحـث

العـلم الصفحة

الآمـــدى = على بن محمد بن سالم

أبو الحسين البصرى = محمـد بـن عـلى

١.أبو عمرو بن العلاء المقرىء ٣٧

أبـو اليسـر = محمد بن محمد بن الحسين

٢.أحمد بن محمد الوزير ٢٢

٣.إسحاق بن راهويه ٤٧

البخارى الحنفـى = عبد العزيز بن أحمد

البـزدوى = عـلى بـن محمـد

ابـن الحاجـب = عثمـان بن عمـرو

التفتـازانى = مسعود بـن عمـر

الزركشـى = محمد بـن بهـادر

السـراج الهنـدى = عمر بـن إسحـاق

السمرقنـدى = محمـد بـن أحمـد

السمعـانى = منصـور بن محمـد

٤.شريك بن عبد الله ٤٧

صـدر الشريعـة = عبيد الله بن مسعود

العلم	الصفحة
٥.عبد الجبار بن أحمد المعتزلي	٢٦
٦.عبد الرحمن بن أحمد (القاضي العضد)	١٩
٧.عبد العزيز بن أحمد (البخاري الحنفي)	٤٣
٨.عبد الله بن طاهر	٤٧
٩.عبيد الله بن مسعود (صدر الشريعة)	٤٣
١٠.عثمان بن عمرو (ابن الحاجب)	١٩
١١.علي بن محمد بن الحسين (البزدوي)	٤٣
١٢.علي بن محمد بن سالم (الآمدي)	١٨
١٣.عمر بن إسحاق (السراج الهندي)	٣٦
القاضي العضد - عبد الرحمن بن أحمد	
١٤.محمد بن أحمد (السمرقندي)	٣٦
١٥.محمد بن بهادر (الزركشي)	١٩
١٦.محمد بن علي (أبو الحسين البصري)	٣٦
١٧.محمد بن محمد بن الحسين (أبو اليسر)	٤٤
١٨.مسعود بن عمر (التفتازاني)	٣٦
١٩.منصور بن محمد (السمعاني)	٣٧

﴿٢٩٥﴾

أعـلام البحـث

العـلم الصفحة

الآمـدى = على بن محمد بن سالم

أبو الحسين البصرى = محمـد بـن عـلى

١.أبو عمرو بن العلاء المقرىء ٣٧

أبـو اليسـر = محمد بن محمد بن الحسين

٢.أحمد بن محمد الوزير ٢٢

٣.إسحاق بن راهويه ٤٧

البخارى الحنفـى = عبد العزيز بن أحمد

البـزدوى = عـلى بـن محمـد

ابـن الحاجـب = عثمـان بن عمـرو

التفتـازانى = مسعود بـن عمـر

الزركشـى = محمد بـن بهـادر

السـراج الهنـدى = عمر بـن إسحـاق

السمرقنـدى = محمـد بـن أحمـد

السمعـانى = منصـور بن محمـد

٤.شريك بن عبد الله ٤٧

صـدر الشريعـة = عبيد الله بن مسعود

العلم	الصفحة
٥.عبد الجبار بن أحمد المعتزلي	٢٦
٦.عبد الرحمن بن أحمد (القاضي العضد)	١٩
٧.عبد العزيز بن أحمد (البخاري الحنفي)	٤٣
٨.عبد الله بن طاهر	٤٧
٩.عبيد الله بن مسعود (صدر الشريعة)	٤٣
١٠.عثمان بن عمرو (ابن الحاجب)	١٩
١١.علي بن محمد بن الحسين (البزدوي)	٤٣
١٢.علي بن محمد بن سالم (الآمدي)	١٨
١٣.عمر بن إسحاق (السراج الهندي)	٣٦
القاضي العضد - عبد الرحمن بن أحمد	
١٤.محمد بن أحمد (السمرقندي)	٣٦
١٥.محمد بن بهادر (الزركشي)	١٩
١٦.محمد بن علي (أبو الحسين البصري)	٣٦
١٧.محمد بن محمد بن الحسين (أبو اليسر)	٤٤
١٨.مسعود بن عمر (التفتازاني)	٣٦
١٩.منصور بن محمد (السمعاني)	٢٧

﴿٢٩٧﴾

فـــرق البحـــث

الفرقـة	الصفحة
١.الأشاعـــرة	٢٩
٢.الجهميـــة	٣٥
٣.السلـــف	٣٢
٤.علماء الكلام	١٧
٥.الماتريديـــة	٢٩
٦.المعتزلـــة	٢٨

فهـــرس الموضوعـــات

الموضـــــــوع	الصفحات
المقدمة	٣
الباب الأول: مصدرية العقيدة لأصول الفقه، وفيه فصلان	١١
الفصل الأول: استمداد أصول الفقه من العقيدة	١٣
الفصل الثاني: اختلاف صياغة الأصول باختلاف العقائد	١٧
الباب الثاني: أثر العقائد الفاسدة في أصول الفقه وفيه فصلان	٣٣
الفصل الأول: الأخطاء وفيه أربعة مباحث:	٣٥
المبحث الأول: القرآن الكريم	٣٥
المبحث الثاني: السنة النبوية	٣٩
المبحث الثالث: الحكم الشرعي	٥١
المبحث الرابع: الدلالات والتأويل	٥٢
الفصل الثاني: الصعوبة وفيه ثلاثة نماذج:	٦١
النموذج الأول: من كتاب مختصر المنتهى لابن الحاجب وشرح العضد له	٦٢
النموذج الثاني: من كتاب المعتمد لأبي الحسين البصري	٦٣
النموذج الثالث: من كتاب كاشف معاني البديع للسراج الهندي	٦٥
أهم نتائج البحث	٦٧
مراجع البحث	٦٨
أحاديث البحث	٧٢
أعلام البحث	٧٣
فرق البحث	٧٥
فهرس الموضوعات	٧٦

﴿٢٩٧﴾

فـــرق البحـــث

الفرقـة	الصفحة
١.الأشاعـــرة	٢٩
٢.الجهميـــة	٣٥
٣.السلـــف	٣٢
٤.علماء الكلام	١٧
٥.الماتريديـــة	٢٩
٦.المعتزلـــة	٢٨

فهـــرس الموضوعـــات

الموضـــــــوع	الصفحات
المقدمة	٣
الباب الأول: مصدرية العقيدة لأصول الفقه، وفيه فصلان	١١
الفصل الأول: استمداد أصول الفقه من العقيدة	١٣
الفصل الثاني: اختلاف صياغة الأصول باختلاف العقائد	١٧
الباب الثاني: أثر العقائد الفاسدة في أصول الفقه وفيه فصلان	٣٣
الفصل الأول: الأخطاء وفيه أربعة مباحث:	٣٥
المبحث الأول: القرآن الكريم	٣٥
المبحث الثاني: السنة النبوية	٣٩
المبحث الثالث: الحكم الشرعي	٥١
المبحث الرابع: الدلالات والتأويل	٥٢
الفصل الثاني: الصعوبة وفيه ثلاثة نماذج:	٦١
النموذج الأول: من كتاب مختصر المنتهى لابن الحاجب وشرح العضد له	٦٢
النموذج الثاني: من كتاب المعتمد لأبي الحسين البصري	٦٣
النموذج الثالث: من كتاب كاشف معاني البديع للسراج الهندي	٦٥
أهم نتائج البحث	٦٧
مراجع البحث	٦٨
أحاديث البحث	٧٢
أعلام البحث	٧٣
فرق البحث	٧٥
فهرس الموضوعات	٧٦